القطاع الزراعي في العراق المشاكل والمعوقات ومبادرات الاصلاح للمدة (1990-2009)

م. إبراهيم حربي إبراهيم*

المستخلص

يعاني القطاع الزراعي في العراق م ن مشاكل عدة أدت إلى تخلفه ، ومن أ جل تحقيق النمو في هذا القطاع يجب تحديد العوامل التي لها اثر بارز في نموه، إذ يعد القطاع الزراعي من الركائز الأساسية في إنشاء الكيان الاقتصادي في معظم دول العالم ومنها العراق ، وذلك لوجود مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والموارد المائية والموارد البشرية والموارد المالية، والتي يمكن استغلالها في زراعة مختلف المحاصيل ا لصيفية والشتوية ، ومع كل الإمكانات التي يتمتع بها هذا القطاع في العراق إلا أن هذا القطاع مازال متراجعاً في مستوى الإنتاج والإيفاء بالطلب المحلي للمنتجات الزراعية ، إذ إن الحاجة المتصاعدة على المحاصيل الزراعية مع العرض المحدود، وضع العراق في مشاكل زراعية رئيسية هي مشكلة الغذاء ومع الزمن تعاظمت، المشكلة واتجهت تجاه الاستيراد من الدول المصدرة ، والذي يحمل الاقتصاد مبالغ هائلة ، والثمرة يكون هذا القطاع حاجزا لعملية التنمية، وليس داعما لها. والعراق من الدول التي تزخر بموارد اقتصادية مختلفة تؤهله لقيام تنمية زراعية شاملة قادرة على تحقيق هدف زيادة الإنتاج الزراعي كما وتحسينه نوعا ، لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الغذاء ، وتطوير قدراته التصديرية في مجال السلع الزراعية وتعظيم تجارته الخارجية

كلمات مفتاحية : القطاع الزراعي ، مشاكل القطاع الزراعية .

Abstract:

The agricultural sector in Iraq suffers from a number of problems, and in order to achieve growth in this sector, which determines the factors that have a significant impact on its growth. The agricultural sector is one of the main pillars in creating the economic entity in most countries in the world, Water and human resources, which can be exploited in the cultivation of various summer and winter crops, and with all that can be enjoyed by this sector in Iraq, only in this sector is still variable in the level of production and fulfillment of the domestic demand for agricultural products, It's Infinity of the Consultants of the Superpower. With The Professor Of The Empire Of The Oberon's.

Keywords : Agricultural sector, agricultural sector problems .

The Agricultural Sector in Iraq Problems, Constraints and Reform Initiatives for the Period (1990-2009)

المقدمة

ازدادت مشاكل القطاع الزراعي في العراق بعد أن كان مكتفيا من الإنتاج الزراعي حتى أواخر الخمسينيات. ثم انخفضت إلى 75 بالمائة خلال الستينيات ومن ثم إلى 67 بالمائة خلال

* عضو هيئة تدريس/ الجامعة التقنية الوسطى/ معهد تكنولوجيا / بغداد

السبعينيات ولتصل إلى أدنى مستوى لها 30 بالمائة خلال الثمانينيات [1] ، وفي العام 2002 وصل الاستيراد الزراعي إلى 80 – 100% من إجمالي احتياجات القطر من الإنتاج الزراعي ليشمل العديد من المواد الأساسية كالحنطة والرز والسكر، هذا بالإضافة إلى المشاكل التي تفاقمت بشكل ملحوظ بعد عام 2003 وأبعدته عن دوره الفعال في دعم اقتصاد البلاد ، ومن تلك المشاكل التي تتعلق بقلة مخصصات الأسمدة وعدمٍ توزيع البذور المحسنة على الفلاحين وقلةِ وسائل مكافحة الآفات والأوبئة الزراعية ، كل ذلك ساعد على اختفاء أو شح كثيرٍ من المنتجات الزراعية المحلية من الأسواق المحلية . ومع اتباع الدولة سياسة الباب المفتوح وإغراق السوق بالمنتجات المستوردة فضلا عن الوضع ألأمني المتدهور والذي ساعد على فقدان المنتجات الزراعية العراقية القدرة على المنافسة [2]ما أدى إلى عزوف المزارعين عن زراعة أراضيهم.

مشكلة البحث

يعاني القطاع الزراعي في العراق في الوقت الحاضر ركوداً كبيراً في شتى مجالاته سواء إنتاج المحاصيل أو إنتاج المواد الغذائية المهمة وكذلك عجز خطط التنمية الزراعية فيه عن تحقيق أهدافها مما أدى إلى ظهور مشكلة العجز الغذائي وتفاقمها وعدم تحقيق مبدأ الأمن الغذائي والذي يمكن اعتباره مشكلة ذات إبعاد مختلفة اقتصادية واجتماعية وسياسية.إن القطاع الزراعي في العراق له إمكانيات زراعية سامية وتوافر في الأراضي الصالحة للزراعة وتوافر كميات كافية من المياه. وعلى الرغم من ذلك فإن القطاع الزراعي يقاسي من قصور في الإنتاج الأمر الذي ترتب علية توسع الفجوة الغذائية بشكل عام. مما يدل على ضعف القطاع الزراعي في العراق.. الأمر الذي يقتضي التعرف على حقيقة القطاع الزراعي من أجل كشف الأسباب التي تقف وراء تراجع القطاع الزراعي للمدة (1990–2009) كما وينطلق البحث من :

فرضية البحث: تقوم فرضية البحث على أن العراق من الدول التي تملك العديد من المقومات الجغرافية الطبيعة والبشرية التي تؤهله للعودة لما كان عليه د ولة تنتج الغذاء لسكانها وتزرع أنواع المحاصيل الزراعية

(1) – د محمد علي زيني "الاقتصاد العراقي الماضي و الحاضر وخيارات المستقبل "دار الملاك للفنون والآداب و النشر ط3، 2009 ،ص 462

(2) – صباح نعوش ،أزمة الزراعة في العراق المعرفة (ملفات خاصة)2003،متوفر على الرابط
http://www.aljazeera.net/nr/exeres/98679aff

وتأتي أهمية البحث استعراض الأسباب الكامنة في عدم نجاح فرص تحقيق التنمية الزراعية للبلد في المراحل السابقة وكيفية الخروج من هذه الإخفاقات لتحقيق التنمية الشاملة للبلد. إذ من الممكن أن يشكل الإنتاج الزراعي لأي بلد في أطواره الأولى في التنمية الاقتصادية هدفا له في مجمل الاقتصاد الوطني.

ويهدف البحث إلى إظهار إشكالية القطاع الزراعي في العراق من خلال إبراز أهم المعوقات التي تواجه القطاع الزراعي

ولإنجاز أهداف البحث فقد تم المحاور الآتية

الجانب النظري : أهم الموارد والإمكانيات المتاحة في "قطاع الزراعة في العراق"

المبحث الاول : مشاكل "قطاع الزراعة في العراق"

المبحث الثاني : طرق تطوير "قطاع الزراعة في العراق"

الاستنتاجات والتوصيات

أهم الموارد والإمكانيات المتاحة في القطاع الزراعي في العراق

إن من أهم العوامل والموارد والإمكانيات المتاحة في القطاع الزراعي في العراق والتي تبين مدى توفر الاستفادة القصوى من هذه العوامل للوقوف بالقطاع الزراعي هي تتمثل بالآتي:

1 - **الأراضي الزراعية** يتميز العراق بكثرة الأراضي الصالحة للزراعة والخصبة والتي تصل تقريبا **48** "مليون دونم" إذ تشكل (**26.4%**) من مساحة الاراضي الكاملة علما أن المستغل لا يتخطى (**23**) "مليون دونم" تقريبا (**48%**) من الأراضي القابلة للزراعة [1] إذ تقسم الأراضي العراقية إلى أربعة مناطق طبوغرافية وهي المنطقة ا لجبلية في الشمال الشرقي من العراق وتشكل نسبة (21%) والمنطقة المتموجة وهي منطقة انتقالية بين السهول والجبال في الشمال وتشكل نسبة (9,6%) وكذلك المنطقة الصحراوية وهي بادية الشمال وبادية الجنوب وتشكل نسبة (39,2) وأخيرا منطقة السهول وتعرف بالجزء السفلي من سهل الرافدين وتتأثر الأخيرة بالأملاح الذائبة وتشكل نسبة (30,2%)[2] وهي كما في الجدول (1)

(1) – "عبد الستار , طلال ومحمد رضا ، القطاع الزراعي في العراق في الظروف الراهنة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (العدد الأول)،1987، ص83 ".

(2) – وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات مديرية إحصاءات البيئة تقرير الإحصاءات البيئية لسنة 2006 ص5

الجدول (1)

مساحات الاراضي العراقية حسب التصنيف الطوبوغرافي

التفاصيل	%	المساحة (كم2)
السهول (بضمنها الاهوار)	30,2	132500
الاراضي المتموجة	9,6	42000
الجبال	21,0	92000
الصحاري	39,2	168552
المجموع	100	435052

المصدر : وزارة التخطيط والتعاون الانمائي , الجهاز المركزي للإحصاء والمعلومات , المجموعة الاحصائية السنوية ,2007 جدول (3,1) ص10

2 – المصادر المائية توجد ثلاث مصادر مائية في العراق وهي:

أ ـ المصادر المائية السطحية

تتمثل هذه المياه بالأنهار الدائمة الجريان (دجلة والفرات وشط العرب) ورافدهم والأودية الموسمية والبحيرات الطبيعية وخزانات المياه أمام السدود، ويعد هذا المصدر العمود الفقري للحياة الزراعية الاقتصادية والاجتماعية في العراق، كانت الإيرادات المائية الواردة إلى نهري دجلة والفرات تتراوح ما بين (78 – 80) مليار م^3 / سنة في السنوات الاعتيادية إلا أنها أخذت تنخفض في الوقت الحاضر إلى ما دون (50) مليار م^3 في السنوات الجافة فضلا عن تأثرها بمشاريع الري والخزن المنجزة في أعالي مجاريها. [1]

يتضح من خريطة (1) أن مجرى نهر دجلة يمتد بين دائرتي عرض (75 ْ30 شمالاً) في جزئه الأدنى إلى (8 38 شمالاً) في جزئه الأعلى، ويقع حوض المجرى ضمن خطي طول (ْ39 – ْ48 شرقاً) ويتضح من الجدول (2) أن المساحة الكلية لحوضه تبلغ نحو (289 ألف كم^2) منها (185550كم^2) داخل حدود العراق، و بنسبة (64.2%) من مساحة الحوض، و أقلها في سوريا وتصل إلى (0.3%). يبلغ طول نهر دجلة (1718كم) منها (1419كم) داخل الحدود العراقية ويمثل نسبة (82.3%) من مجموع طوله

(1) – توفيق جاسم محمد، ادارة الموارد المائية في العراق الواقع والحلول، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للسدود والخزانات، بحث منشور على الموقع www.acwua.org/sites/default/files/2_tawfiq_mohammad.pd

خريطة(1)

الموقع الجغرافي لأحواض أنهار العراق

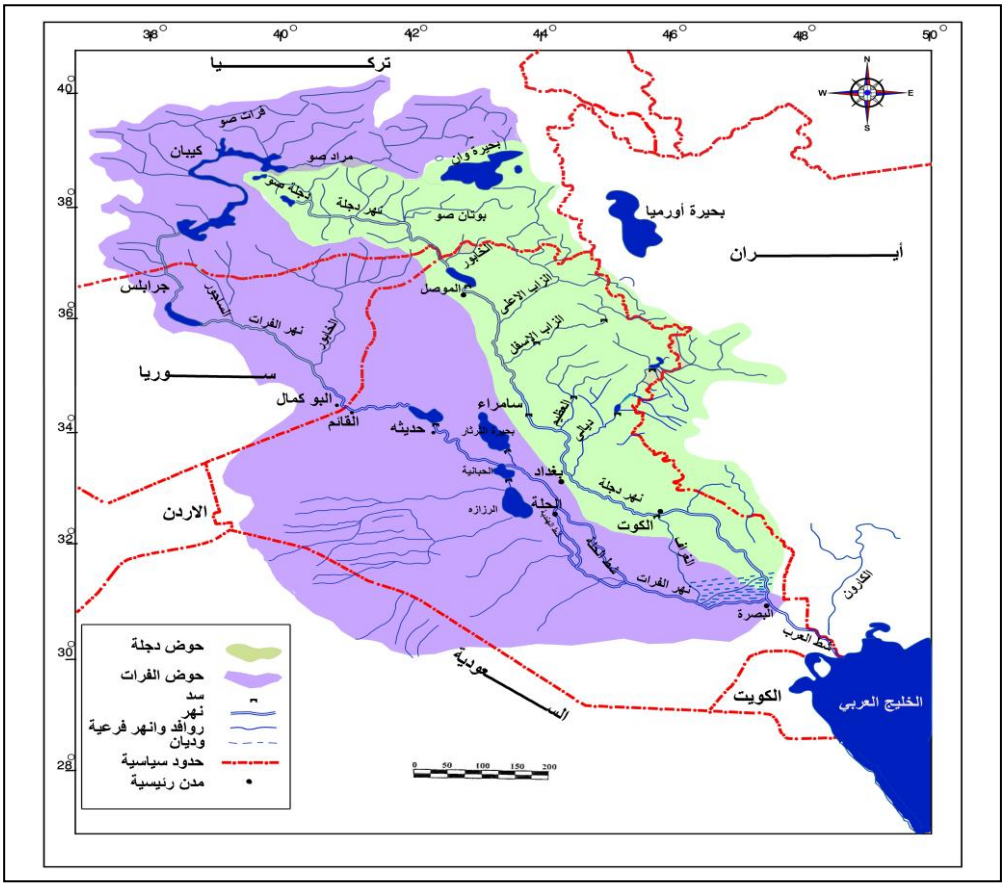

المصدر: مثنى فاضل علي الوائلي، التغيرات المناخية وتأثيراتها في الموارد المائية السطحية في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية لآداب، جامعة الكوفة، 2012، ص106.

جدول (2)

خصائص حوض نهري دجلة والفرات

النهر		الطول كم	مساحة الحوض الكلية كم2	مساحة الحوض الفعلية كم^2	مساحة العراق من الحوض الكلي %
دجلة الرئيس	تركيا	250	57614	57614	64.2
	سوريا	49	834	834	
	العراق	1419	185.550	83237	
	إيران	-	45000	24400	
	الكلي	1718	289000	166085	-
الفرات الرئيس	تركيا	455	125	108	46 -41
	سوريا	675	76	2	
	العراق	1200	177	9-10*	
	السعودية	-	66	-	
	الكلي	2330	444	110	-

المصدر: مثنى فاضل علي الوائلي، التغيرات المناخية وتأثيراتها في الموارد المائية السطحية في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الأداب، جامعة الكوفة، 2012، ص108 و ص110.

يقع حوض نهر الفرات بين دائرتي عرض(30- 40.2 شمالا) وينحصر جزؤه الأدنى بين خطي طول (38.45-48.36°) شرقاً، ويعد نهر الفرات أطول نهر في غربي قارة أسيا إذ يبلغ طوله (2330كم) منها (1200كم) في العراق، وتبلغ مساحة حوضه (444 ألف كم^2) موزعة بين (125 ألف كم^2) في تركيا و(76 ألف كم^2) في سوريا و(177الف كم^2) في العراق و(66 ألف كم^2) في السعودية. يتكون مجرى نهرشط العرب من التقاء نهري دجلة والفرات بمدينة القرنة ويبلغ طوله حتى مصبه في الخليج العربي نحو (110كم). وتبلغ مساحة حوضه نحو (909200 كم^2)، ويصب نهر الكارون في شط العرب جنوب من مدينة المحمرة والذي يعد رافده الوحيد، ويصل طوله نحو (630 كم) ومساحة حوضه تصل إلى نحو (63 ألف كم^2)، إذ كان هذا النهر يزود شط العرب بنحو (27 مليار م^3) سنوياً، الا أن إيران بدأت منذ عام

(1962) بإقامة عدد من السدود عليه مما أدى إلى خفض تدفقه، وتفيد التقارير بأن إيران قد حولت مجرى النهر بعيدا عن مصبه في شط العرب. [1]

وتعد هذه المصادر العمود الفقري للحياة الاقتصادية والاجتماعية والديمغرافية في العراق، إذ يتركز معظم سكانه ونشاطاته الاقتصادية حول نهري دجلة والفرات وروافدهم وفروعهم ومن الممكن أن تتزايد التأثيرات السلبية على إمدادات العراق من المياه خلال السنوات القادمة عندما تتكامل المشاريع الأروائية الضخمة ولا سيما في تركيا ، وهذا ما يؤثر في حاجة القطاع الزراعي إلى المياه وتأثير ذلك على الأراضي المروية التي تشكل نسبة مهمة تقدر بأكثر من (50%) من الاراضي الزراعية مما يتطلب التوصل إلى اتفاق عام ودائم مع الأقطار المتجاورة ، حول قسمة عادلة لمياه النهرين وكيفية التصرف بها ، وبالشكل الذي يضمن حقوق العراق المائية ، ويحقق له الوفرة الزراعية بالاستناد إلى مبادئ القانون الدولي ، والمعاهدات السائدة بهذا الخصوص بين الدول المتشاطئة وتوجد في العراق مجموعة من البحيرات والمستنقعات والأهوار الطبيعية والاصطناعية، مثل بحيرة دوكان على الزاب الأسفل ودربندخان وحمرين على نهر ديالى وبحيرة الموصل على نهر دجلة وبحيرتي الحبانية وحديثة والرزازة على نهر الفرات وكذلك الأهوار في الجنوب . وتتباين مساحة تلك المسطحات ومنسوبها بحسب مدد الجريان المائي (رطبة– جافة). وتعد بحيرة الرزازة ثانيأكبر مسطح مائي في العراق من حيث المساحة والخزن والاستيعاب، وتصل مساحتها في الظروف الاعتيادية إلى (1800كم^2) وبطاقة خزنية (25,8مليار م^3)، وقد جفت مساحات كبيرة من البحيرة في المدة الأخيرة . أما بحيرة الحبانية فتبلغ مساحة سطحها نحو (426 كم^2) وسعتها الكلية (3,25 مليار م^3). [2]

ب ـ مياه الأمطار

المصدر الاخر لغرض الإرواء في البلد ، وبخاصة في المنطقة الشمالية ، والمورد الرئيس للمياه السطحية ، ولا سيما أن سقوط الثلوج يتواجد في المناطق الشمالية الشرقية للبلد .

(1) – مثنى فاضل علي الوائلي، التغيرات المناخية وتأثيراتها في الموارد المائية السطحية في العرق، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2012، ص114.

(2) – نفس المصدر السابق ص114–115.

ويعد المسار المطري الذي يتزايد به متوسط نزول الأمطار على "(350) ملم"، إذ يعد واحداً من المقاييس الهامة التي تبين مسؤولية المنطقة للإرواء المطري ، ويمكن تقسيم المنطقة الديمية للبلد لثلاثة أقسام أساسية وكما يأتي :

- ❖ مؤمنة بالأمطـــــار : هي تلك التي يتزايد فيها نزول "المطر فيها" عن "(450) ملم" في العام الوحد ، وتكون "نسبتها (15%)" من المناطق الإجمالية "الديمية".
- ❖ "شبه" مؤمنة بالأمطار : هي المناطق التي يتباين نزول الأمطار بها من (350 – 450) "ملم" في العام الواحد، اذ تبلغ نسبتها "(23%) من" المناطق الاجمالية الديمية .
- ❖ غير مؤمنة بالأمطار : هي المناطق التي ينخفض فيها نزول المطر عن "(350) ملم" في العام الواحد ، وتشكل نسبتها (62%) من المناطق الإجمالية الديمية للبلد .

ت ـ المياه الجوفية

يعد المورد الثالث لإرواء قطاع الزراعة في البلد ، ويعد المصدر المائي المساعد لحاجات المياه ، ولا سيما في المناطق الصحراوية وأجزاء من الجزيرة ومساحة شاسعة من مناطق الشمال ،هي تعتبر البديل للمياه السطحية وذلك لعدم تواجد مياه سطحية في هذه المناطق التي تكون مساحتها شاسعة تقدر بنسبة (60%) من المساحة الكلية للبلد [1] . وتشكل نسبة المياه الجوفية المتوفرة للاستخدام للبلد تقريبا (2) "مليار م^3" "سنويا" ، المستخدم منها حوالي (1) "مليار م^3" / سنة لمتباين الأعمال ، منها عملية الارواء الزراعي التي تقدر مساحتها تقريبا (125) ألف هكتار[2] [*]، هذا يبين أن استخدام "المياه الجوفية" للبلد لايزال ضيق الاستخدام، وكذلك لا يتعدى المستغل من تلك المياه للمناطق "الشمالية والوسطى" بحدود (20 – 25%) ، اما المنطقة الصحراوية الغربية فلا يتجاوز حدود (0.2%) للمياه الجوفية المتوفرة في البلد[2]. يتبين مما ورد أن الطبيعة امتنت على البلد بفيض المصادر المائية ، لكن استخدام تلك

---

(1) – علي , د. باسم محمد ، و د. عبد الحسين نوري الحكيم ، التقرير القطري لأوضاع الأمن الغذائي العراقي لعام1997 ، وزارة الزراعة ، بغداد ، آذار1998 ، ص15 .

(2) – خدام , د. منذر ، الامن المائي العربي – الدوافع والتحديات ، ط1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شباط 2001، ص178.

(*) الهكتار = 4 دونمات = 10 كم2 . الدونم = 2500 م2 (2.5كم2)

(2) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات (جمهورية العراق) ، الخرطوم ، ت^2 2001 ،، ص19 .

المصادر مازال تحت الحد المنشود ، إذ تبين نسب استخدام المياه الجوفية للعراق تقريبا بحدود (41%) من إجمالي المياه المتوفرة [1] .

3 ـ الموارد البشرية

تقدر أعداد نفوس العراق بحدود (6) "مليون نسمة" في سنة 1965 ، ثم ارتفع ليصل الى 22 "مليون نسمة" في تعداد سنة 1997 وكذلك بـــ 28,741 "مليون نسمة " في سنة 2007 هذا يؤشر على ان معدل النمو السنوي المركب هو 2.4% [2] وهو يعد من أعلى المعدلات في العالم بينما بلغت معدلات نمو القوى العاملة بحدود 5.5%[3] وفي سنة 2009 أصبحت أعداد نفوس السكان للبلد تقريبا (30,163) "مليون نسمة" وفي عام 2014 بلغ عدد سكان العراق حوالي (34,278) مليون نسمة بمختلف تقسيماته وفئته العمرية ، وحسب الجدول رقم (3) الذي يبين أعداد نفوس سكان البلد والزيادات المتواصلة للفترة الموجودة (2003- 2014) كما بلغت أعداد القادرين للعمل في العراق (7) مليون [4]، إذ تدل الإحصائية أن للعراق ، ثروة قيمة وعظيمة من القوى البشرية للزراعة ما يقارب بنحو (1116) ألف نسمة.

جدول (3)

تعداد سكان العراق للمدة 2003 - 2014

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السكان	25,960	26,674	27,377	28,064	28,741	29,430	30,163	30,962	31,760	31,760	33,417	34,278

المصدر : الجدول من اعداد الباحث تم الاعتماد على مؤشرات البنك الدولي الموقع الالكتروني

http ://data.albankaldawli.org /indicator

(1) UN Statistical Year book , New York 1994 , P.54 .

(2) – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2007–2009 ص 312

(3) – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة2010 ، ص 314.

(4) – مرزوق، د. عاطف لا في ،إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي ،مركز العراق للدراسات ، سلسلة كتب يصدرها مركز العراق للدراسات(العدد 16) ، بغداد 2007 ص 34.

(18.3%) من إجمالي الطاقة الفعالة للعمالة في العراق والتي تبلغ (6098) ألف "تسمة" عام 2002, وتعد هذه الطاقات النشيطة العاملة للقطاع الزراعي هي أحد الأعمدة الرئيسة التي يعتمد "القطاع الزراعي" عليها ، باعتبارها أحد العوامل الاقتصادية ("عوامل الإنتاج") المسؤول على خلط عناصر "الإنتاج" الأمثل بينهما [1]

4 ـ احوال المناخ المميزة للعراق

يتصف البلد العراقي بطقس منوع طوال العام مما جعله يتلاءم لزراعة متفاوتة لأنواع المحاصيل الزراعية ، والذي يجعل كل منطقة تختص بزراعة أنواع معينة من المحاصيل الزراعية وأشجار الفاكهة، إذ إن هنالك إمكانية للزراعة في أكثر من منطقة على وفقً الظروف المناخية ، وكما هو الحال مع محصول الطماطة والذي يزرع في الشمال والوسط والجنوب وعلى مدار السنة. إذ إن تنوع مناخ العراق والتفاوت في درجات الحرارة من موسم لأخر ومن منطقة لأخرى، أدى إلى تنوع المحاصيل الزراعية على وفق طبيعة مناخ ومناطق العراق الرئيسة، فالمنطقة الجنوبية تشتهر بزراعة الحبوب والنخيل والحمضيات، وتختص المنطقة الوسطى بزراعة معظم المحاصيل الزراعية، أما المنطقة الشمالية تختص بزراعة بعض الحبوب والخضروات[2]

المبحث الثاني مشاكل القطاع الزراعي في العراق

هناك عدد من المشاكل والمعوقات تواجه القطاع الزراعي في العراق والتي حالت دون تطوير القطاع الزراعي أو عرقلة تنميته, وفيما يأتي عرض لأهم هذه المعوقات والمشكلات

1 ـ مشكلة تملح الأراضي الزراعية

تشير الإحصائيات إلى إن 75% من الأراضي المروية في العراق تعاني من الملوحة وأن من شرأن هذه الظاهرة زيادة مساحة الأراضي المتصحرة والتي تبلغ نحو 167 إلف كم2 وتشكل ما نسبته 38% من مساحة العراق الكلية يضاف إليها المساحة المهدد بالتصحر والبالغة338

(1) – دهش , فاضل جواد, الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي, أطروحة دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد, جامعة بغداد حزيران 2008 , ص70..

(2) – فاضل جواد دهش, دور تقانة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة , رسالة ماجستير, كلية الإدارة والاقتصاد–جامعة بغداد, 2003., ص6.

إلف كم2 وهي نسبة 54,7% من مساحة العراق وعند جمع النسبتين يكون بحدود 93% تقريبا من مجموع مساحة العراق المعرضة للتصحر[1] بالإضافة إلى هدر استخدام مياه الري من قبل الفلاحين في الأراضي الزراعية المروية بطرائق الري التقليدية[2], الخاطئة المتبعة في الزراعة ، إذ تنتشر الزراعة المرويةفي عموم البلد ، وبسبب تشبع التربة بالماء وإتباع طرق ري تقليدية وغير منتظمة ، ومع غياب نظام فعال للصرف فقد ارتفع منسوب الماء الأرضيما أدى إلى زيادة ملوحة التربة عند السطح مما قلل من إنتاجيتها ثم تركها نتيجة لزيادة الأملاح فيها وارتفاع منسوب الماء الأرضي [3] كما تظهر هذه المشكلة أيضا في بعض المناطق الزراعية غير المروية وفقا لمادة أصل تكوين التربة, بحيث يبدأ تدهور الأراضي الزراعية بالتملح, وقد بلغت مساحة الأراضي عديمة الإنتاجية في العراق بسبب التملح ما مقداره (4017.9) ألف هكتار[*], أي ما يعادل (9.4%) تقريبا من مساحة العراق الإجمالية, وهي مساحة كبيرة نسبيا إذا ما قورنت بمساحة الأراضي الصالحة للزراعة والبالغة (9150.2) ألف هكتار, أي ما يعادل (21.5%) تقريبا من مساحة العراق الإجمالية وفي العراق تقدر المساحة المتأثرة بالغدق بـــ(370) ألف هكتار [4]. وهذه الظاهرة قديمة العهد في العراق إلا أنها لم تظهر بشكل واضح في العهود القديمة بسبب الزراعة غير الكثيفةالتي كانت سائدة [5].

2 ـ مشكلةانخفاض مناسب المياه

يقع العراق في منطقة جافة وشبة جافة، لا يزيد المعدل السنوي للأمطار الساقطة فيها عن(200) ملم في السنوات الجافة، وإن نصف مساحة العراق تقريبا هي منطقة صحراوية لا يزيد التساقط المطري فيها عن (50) ملم / سنة. وقد أدى التغيير المناخي والاحتباس

(1) – د.عبد الكريم جابر شنجار ،القطاع الزراعي في العراق ما بعد العقوبات الدولية ما العمل،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،الجامعة المستنصرية العدد 13 / السنة الخامسة،٢٠٠٧ ص ١١

(2) – إبراهيم , إبراهيم حربي, تحقيق الأمن الغذائي في العراق مجلة الدنانير كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة العراقية ،العدد الثالث – 2013 ص156 .

(3) – ياسر المتولي ، الصحراء والرمال المتحركة ، جريدة الصباح العدد72 ، أيلول ، 2004 ..

(*) الهكتار = 4 دونمات = 10 كم2 . الدونم = 2500 م2 (2.5كم2)

(4) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية, دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في البلدان العربية جمهورية السودان, الخرطوم, ديسمبر (كانون أول) 2007, ص18–19.

(5) – خلف , عبد الجبار, التصحر الناجم عن تملح الترب في العراق, مجلة عطاء الرافدين وزارة الموارد المائية , العدد 26 , 2008.

الحراري إلى ظاهرة الجفاف الذي شمل منطقة الشرق الأوسط والعراق من ضمنها، مما نتج عنها تناقص كبير في كمية الأمطار والثلوج في أعالي نهري دجلة والفرات وبالتالي تدني الإيرادات المائية الواردة إلى النهرين ورافدهما إذ انخفضت كمية الامطار الساقطة في العراق من 310,8 ملم في الدورة المناخية (1941–1975) م الى 242,6 ملم في الدورة المناخية (1999–2009) م وبمقدار تغير – 78,2 ملم. كما شهدت مناطق حوضي دجلة والفرات الخارجيين تناقصا واضحا في كميات الأمطار الساقطة عن معدلها العام البالغ (510) ملم الى 385,8 ملم للمدة من (1941 – 2009) [1] في محطة أرض روم التركية. وقد كان مجموع الإيراد المائي من نهري دجلة والفرات (68,16) مليار م^3/سنة للمدة من (1930–2009) [2] ، انخفض في عام 2011الى 47,6 مليار/م^3 كما يتضح من جدول (4)، ومن المتوقع ان معظم أنهار العراق ستشهد انخفاضا في إيراداتها المائية حيث سينخفض تصريف دجلة والفرات بنسبة 30 – 50 %، خلال الخمسين سنة القادمة [3] .

جدول (4)

الإيرادات المائية (مليار م^3) لسنة 2010 و2011 في العراق

النهر /الرافد		عام 2010	عام 2011
دجلة الرئيس* (بضمنها الخابور)		20,4	15,4
الروافد	الزاب الكبير	14,1	11,8
	الزاب الصغير	6,7	3,4
	العظيم	0,7	0,3
	ديالى	5,8	2,1
مجموع ايرادات نهر دجلة		47,7	33,0
الفرات		19.3	14,6
المجموع الكلي		67,0	47,6

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء، مديرية الإحصاء الزراعي، تقارير الموارد المائية لسنة 2010 و2011، ص4.

الإيراد السنوي لنهر دجلة الرئيس يمثل كمية المياه الواردة الى العراق عند الحدود التركية

(1) – نفس المصدر ص80 و100.

(2) – نفس المصدر ص 147 0 .

(3) – شعبة الإنتاج المبكر والتقييم، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة للمنطقة العربية، البيئة من اجل التنمية ورفاهية الأنسان، 2010.، ص53.

3 ـ مشكلة تفتت الملكية

تعد هذه المشكلة ذات بعد طبيعي شرعي، وبعد قانوني وضعي في العراق, فمن الناحية الشرعية نلاحظ تعرض الأراضي الزراعية في العراق إلى عمليات التجزئة والتقسيم وبالتالي تفتتها إلى ملكيات زراعية صغيرة ومبعثرة نتيجة عامل الإرث, إذ تقدر الأراضي الزراعية المعرضة للتقسيم والتفتيت الحيازي بسبب التوارث ما مقداره (2) مليون دونم, وتشغلها أكثر من (157) ألف أسرة عراقية, وهنا يكون دور السياسة الزراعية في الحد من تفتيت الأراضي الزراعية وبعثرتها نتيجة الإرث , ضعيفا ومحدودا كون التوارث حقاً شرعياً يفرضه العرف والدين وليس بالإمكان منعه أو الحد منه [1]. أما البعد الآخر فهو البعد القانوني الناتج عن القوانين الوضعية وعن قوانين الإصلاح الزراعي ولاسيما القانون رقم (30) لسنة 1958 والقانون رقم (117) لسنة 1970, فعلى الرغم من كون هذه القوانين حققت أهداف السياسة الزراعية الاجتماعية والسياسية والمتمثلة في تحديد الملكية الزراعية والقضاء على الإقطاع وتسوية حقوق الأراضي وتوزيعها على عشرات الآلاف من الأسر العراقية التي تمتهن الزراعة, وبالتالي نجحت هذه القوانين في كسب ود الأسر العراقية المتضررة إلا أن الأهداف الاقتصادية لم تتحقق, فقد عملت هذه القوانين على تفتيت الملكية الزراعية إلى وحدات زراعية صغيرة ومتوسطة تبلغ مساحاتها (5- 10- 15- 20- 30) دونم [2], مما أدى إلى خلق وحدات استثمارية زراعية صغيرة لا يمكنها استخدام الدورة الزراعية والمكننة الحديثة فيها على نطاق واسع في زراعة بعض المحاصيل الزراعية ولاسيما الإستراتيجية منها كالحبوب وكذلك في زراعة البذور الزيتية والمحاصيل الصناعية لدعم الصناعات الوطنية

4 ـ مشكلة التلوث البيئي

ينص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، في مادته الثالثة، على أن لكل فرد الحق في الحياة . وينص العهد الدولي السياسي، في مادته السادسة، على أن لكل إنسان الحق الطبيعي في الحياة، وأن على القانون أن يحمي هذا الحق وهذا الحق يقضي، بالضرورة، الحق في حصول المواطن على بيئة سليمة تضمن استمرار شروط حياته بينما يشكل التلوث تهديداً حقيقياً ليس

(1) – بلاسم جميل خلف, دور القروض الزراعية في تمويل المشروعات الزراعية الصغيرة في العراق, بحث مقدم إلى الندوة العلمية المتخصصة التي عقدتها جامعة النهرين كانون أول 2008, ص13..

(2) – المصدر السابق نفسه, ص14.

فقط لحياة الفرد وسلامته، ونوعية حياته، بل ولوجود الحياة بالذات ولاستمرارها . وفي الواقع، ثمة ارتباط وثيق بين حق الإنسان في الحياة وحقه في الحصول على بيئة نظيفة، سليمة، ومتوازنة- بحسب رأي الحقوقيين، وإلا فإن حق الإنسان في الحياة لا ينتهك فحسب، بل وتتعرض حياته للخطر التلوث البيئي يعني فساد مكونات البيئة مما يؤدي إلى تحول عناصرها المفيدة إلى عناصر ضارة وبالتالي يفقدها دورها في صنع الحياة . والتلوث هو اختلال في توازن مكونات البيئة، وبما يخل في عناصرهاوتفاعلها والحاق الضرر بها [1]. لقد حصل تلوث بيئي خطير جدا في العراق بعد عام 2003 وما نجم عنه ا من استخدام أسلحة محرمة دوليا أدت بالنتيجة إلى تلوث الهواء .فضلا عن تلوث المياه الناجمة عن رمي مخلفات الصناعة والزراعة والمدن في مجرى نهري دجلة والفرات من قبل دول المنبع تركيا وسوريا وإيران وحتى العراق اذ ارتفعت نسبة الملوحة من 250 جزء من المليون إلى (3000) جزء من المليون في مياه شط العرب ونسبة التلوث من 3/1 . وبذلك فقد أصبحت المياه غير صالحة للشرب وللسقي وأدى إلى تدمير الثروة السمكية في أنهر العراق فضلا عن انخفاض الإنتاجية الزراعية وبشكل كبير جدا مقابل ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعي الناجمة عن مكافحة المزروعات لعدة مرات وارتفاعأسعار المبيدات . [2]

5 -مشكلة التصحروالتعرية

إن مشكلة التصحر أخذت تتفاقم منذ سبعين ية من القرن العشرين وتعاونت العوامل البشرية والطبيعية على تفاقم هذه المشكلة، فالظروف المناخية متمثلة بشحة الأمطار وتذبذبها وارتفاع درجات الحرارة وارتفاع معدلات التبخر وتكرار موجات الجفاف التي زادتها سوءا وتأثيرا التغيرات الحاصلة في مناخ العالم، كما أن للتعرية الريحية والمائية دورا كبيرا في حركة الكثبان الرملية و انجراف التربة الهشة والمتفتتة أو الرملية في المناطق الصحراوية وشبه الصحراوية رغم تعدد الآراء في تحديد مفهوم التصحر إلا أنه لا يبتعد عن كونه انتقال البيئة الصحراوية وظروفها الجفافية باتجاه الأراضي الرطبة وشبهها ، فمنهم من عرفه بأنه ظاهرة التناقص في إنتاجية الأراضي تحت البيئات الجافة وشبه الجافة بسبب العوامل الطبيعية

(1) – طلعت إبراهيم الأعرج، التلوث الهوائي والبيئة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة، 1999 ص13.

(2) – بلاسم جميل خلف . ظاهرة التلوث البيئي في العراق وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي . بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر العلمي الثالث لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع مركز بحوث السوقحماية المستهلك2010/3/17.

والبشرية [1]، أو هو ظاهرة تحول الأراضي الزراعية والمراعي الطبيعية الى صحراء غير منتجة في المناطق شبه الجافة بسبب الجفاف المستمر أو الاستغلال غير المنظم والمفرط وتكون الكثبان الرملية وتراكم الأملاح [2].

ويعد التصحر في العراق ناتجا عن العوامل الطبيعية و العوامل البشرية متمثلة بسوء إدارة الموارد الطبيعية واستثمارها في الزراعة يعد أهم عوامل التصحر في العراق، فالري السيحي والري بالغمر أديا إلى تفاقم مشكلة تغدق التربة وبالتالي تملحها، كما أن الرعي الجائر وعدم اعتماد الأساليب الحديثة في تربية الحيوانات أدت إلى القضاء على الأحراش والأعشاب، مما عرض التربة إلى خطر التعرية، كما أن عدم استخدام الدورات الزراعية وعدم الاهتمام بالأحزمة الخضراء وتنمية الغطاء النباتي واستثماره بشكل عقلاني ومتوازن، وكذلك الزحف الحضري على المناطق الزراعية المجاورة لها شكلاً عاملاً آخر لابتلاع الأراضي الزراعية ، وهو الرأي الذي أيده المؤتمر العالمي للتصحر والذي انعقد في نيروبي 1977 تحت رعاية الأمم المتحدة [3] ويمكن القول أن التصحر هو كل تحول للأراضي الصالحة للزراعة إلى أراضي غير صالحة للزراعة أو تناقص في قدرتها الإنتاجية وتدهور في النظم البيئية، نتيجة لنشاطات بشرية وعوامل طبيعية أدت إلى انجراف التربة وتعريتها، أو نتيجة لتملح التربة أو نتيجة لزحف الكثبان الرملية أو امتداد الظروف الصحراوية على المناطق الرطبة وغير الصحراوية وينتشر التصحر في أجزاء واسعة من العراق إلا أن أشدها في جنوبه [4] ، إذ تبلغ المساحات المتأثرة بالتصحر والزحف الصحراوي في هذه المنطقة حوالي(104200كم^2) وهي في تزايد

(1) – Michael ,H. (1977) ,the U.N. and desertification dealing with a global problem Economic geography ,VO53, NO.p.4.

(2) – الطائي ، فليح حسن هادي ،1984، واقع التصحر في العراق وطرق مكافحته ، مجلس البحث العلمي والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ،بغداد ،ص2..

(3) – جون أ. مابوت ، ترجمة علي علي البنا ،اثر التصحر كما تظهره الخرائط ، دوريات قسم الجغرافية ، جامعة الكويت ، 1979، ص31.

(4) – علي كريم محمد , دراسة التصحر والكثبان الرملية في جنوب سهل الرافدين باستعمال التحسس النائي ونظم المعلومات الجغرافية مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية/ المجلد 18 / العدد (3)2010

، كما بدأ بالظهور في العديد من أجزائها الكثبان الرملية الفعالة التي تهدد الأراضي الزراعية والحضرية والمشاريع الأخرى المجاورة لها [1]

6 ـ مشكلة عدم استقرار السياسات الزراعية

استهدفت جميع استراتيجيات السياسة الزراعية السابقة منذ مطلع القرن الماضي ولوقتنا الحاضر تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي إلا أن ذلك لم يتحقق وخاصة في الفترة الممتدة من نهاية الثمانين يات ولحد الا ن للأسباب المعروفة من حروب وحصار وظروف أمنية واقتصادية وتسببت في عدم تطور الإنتاج بشكل يتوازى مع نمو حاجات المجتمع من الغذاء [2]. وتتصف الفجوة الغذائية في العراق بالتذبذب من سنة لأ خرى بسبب التغير في الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) وحجم الاستهلاك وتقلبات الأسعار العالية للسلع الغذائية. ويعاني العراق من فجوة غذائية حادة في تزايد مع الزمن منذ فترة التسعينيات. وأصبح تمويل استيراد الغذاء عبئا تئن تحت وطأته معظم الموازنات المالية للدولة ويستنزف جزءا لايستهان به من الدخل القومي للبلد الذي يتجه نحو الأسواق العا لمية لسد الحاجة المتفاقمة إلى الغذاء في العراق. وهناك عجز في معظم المواد الغذائية وتعتبر الحبوب –خاصة القمح – من أهم السلع الغذائية المستوردة، إذ تمثل نسبة وارداتها حوالي 65% من الواردات الغذائية إذ إن ما ينتج من هذه المادة الغذائية الاستراتيجية قليل جدا لا تتلاءم مع حجم السكان ومساحة الأراضي الزراعية في البلد، ويستورد العراق أيضاً 100% [3] من احتياجاته من السكر ونفس النسبة من احتياجاته من الزيوت والبقوليات، في حين تبلغ نسبة الاكتفاء الذاتي من الخضر والفواكه ولحوم الدجاج والأسماك حوالي 65%،[4] يلاحظ جدول رقم (5) الذي يوضح بيانات عن الثروة الحيوانية لعام 2008.

---

(1) – نفس المصدر السابق.

(2) – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي دائرة التخطيط الزراعي خطة تنمية القطاع الزراعي إعداد اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية 2010–2014 في القطاع الزراعي بغداد 29 آب 2009 ص4.

(3) – عدنان عودة الطائي ملامح الازمة الغذائية دراسة تحليلية، جامعة المثنى كلية التربية بحث منشور على الموقع الالكتروني ص9 www.uobabylon.edu.iq/publications/basic_edition23/basic_ed23_95.doc.

(4) – نفس المصدر السابق ص9 .

إضافة إلى جدول رقم (6) وخارطة رقم (2) الذي يوضح بيانات عن المساحات المزروعة وكميات الإنتاج للمحاصيل الزراعية ومنها الإستراتيجية، وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق فإن الزراعة أخذت بالتدهور وازدادت المشاكل التي تعاني منها ومن الأسباب التي أدت إلى تدني مستوى الزراعة والإنتاج الزراعي وهجرة الفلاحين لأراضيهم بسبب الجوع والبطالة[1]

جدول رقم(5)

يوضح بيانات عن الثروة الحيوانية لعام 2008.

عدد الحيوانات حسب النوع (بالالف)							
NUMBER OF LIVESTOCK BY KIND (000)							
Kind	Year				السنة		النوع
	*2008	2001	1986	1978	1976	1974	
Sheeps	7722	6009	8981	9723	8401	8526	اغنام
Goats	1475	736	1476	2059	2989	2584	ماعز
Cows	2552	1232	1578	1698	1804	2048	ابقار
Buffaloes	286	118	141	170	146	184	جاموس
Camels	58	23	-	-	-	-	إبل

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الاحصائية، 2008-2009.

(1) – إبراهيم احمد البغدادي تدهور الزراعة في العراق، البصرة، 2011 ص54.

جدول رقم(6)

يوضح المساحة والغلة والإنتاج للمحاصيل والخضراوات 2008

المحصول		المساحة المزروعة (100دونم)	المساحة المحصودة 100دونم	الغلة(كغم/دونم)		الإنتاج(100 طن)	Crop
الحبوب:							Gereals:
	الحنطة	57412	36702	218.6	341.9	12550	Wheat
	الشعير	53950	17185	74.9	235.1	4040	Barley
	الشلب	3390	3374	731.9	735.5	2482	Paddy
	دخن	197	197	227.0	227.0	45	Millet
البذور الزيتية:							Oil Seeds:
	السمسم	656	650	277.8	280.2	182	Sesame
	زهرة الشمس	193	190	497.8	506.2	96	Sun flower
	فستق الحقل	70	70	868.1	868.1	61	Ground nuts
البقوليات:							Legumes:
	باقلاء يابسة	169	169	757.4	757.4	128	Dry broad beans
	حمص	415	13	4.2	134.0	2	Chick peas
	هرطمان	6	6	525.6	525.6	3	Oats
	العدس	215	5	7.3	329.8	2	Lentils
	الماش	661	661	240.5	240.5	159	Green gram
محاصيل لأغراض صناعية:							Crops for Industrial uses:
	البنجر السكري	—	—	—	—	—	Sugar Beet
	قصب السكر	7	7	5000.0	5000.0	37	Sugar cane
	القطن الزهر	306	305	379.8	381.8	116	Cotton

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية 2008-2009.

خارطة رقم(2)

توضح تصنيف المحافظات حسب كمية الإنتاج لمحصول الحنطة لعام 2008.

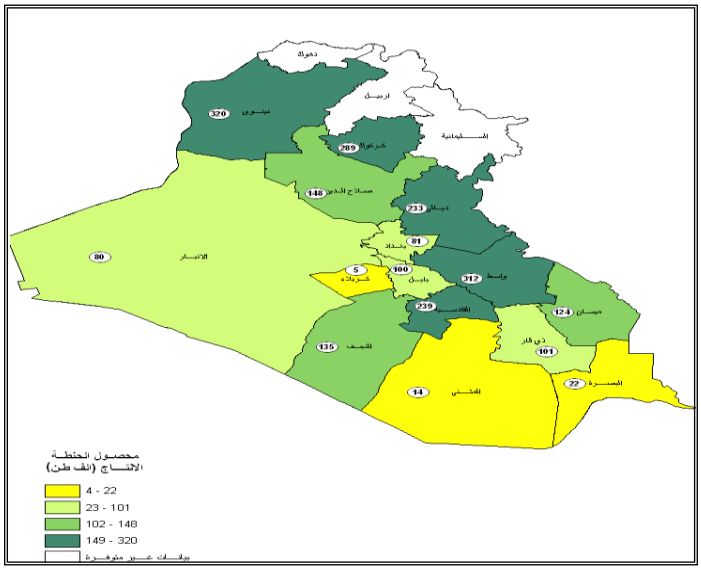

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية، 2008-2009.

7 ـ مشكلة عدم الاستقرار الأمني والسياسي في العراق

بسبب انعدام الاستقرار الأمني والسياسي والتغيرات المستمرة للأنظمة والقوانين والصراعات الطائفية والدينيةوالسياسية, ...إلخ [1], ضاقت قدرة كافة القطاعات ومنها القطاع الزراعي على التخطيط للعمل والإنتاج نظراً للاختلالات الخطيرة والمستمرة في الأسعار بشكل عام (سواء أسعار المواد الأولية والوقود أو أسعار النقل أو أسعار عوامل الإنتاج), مما يولد صعوبات كبيرة فيما يتعلق بإمكانية التنبؤ بتكاليف الإنتاج والأرباح المتوقعة, فضلاً عن كونها تعكس حالة عدم استقرار في السياسة الاقتصادية على مستوى البلد ككل.

(1)- العامري , عباس علي, مستقبل الاستثمارات الأجنبية في العراق , وهو متاح على الانترنت على الرابط التالي :- http://www.alsabaah.com

8 ـ مشكلة عدم تطابق التخطيط مع التنفيذ

قصور أجهزة التنفيذ بالأخص الأجهزة الإدارية وعدم استيعابها لأهمية هذا النمط[1] . ويعود الانحراف في تنفيذ المشاريع الزراعية عن الأساسي الهندسي للمشاريع ومنها (شبكات الري والبزل والبنية الأساسية للتنمية الريفية) للأسباب الأتية :-

أولا – التصميم الأساسي للمشاريع الزراعية يتم حسب مراحل تنفيذية متعددة ومتتابعة تكمل كل مرحلة المرحلة التي تسبقها وترتبط عضويا بالتي تليها وفي معظم المشاريع الزراعية بسبب غياب التحديد الدقيق والمسبق لمواقع مشاريع الخطط و لغياب التخطيط المكاني ومؤسساته إلى جانب الأسباب الفنية المختلفة [2].

ثانيا – إن معظم المقاولات الثانوية توكل إلى مقاولين غير كفوئين من الناحية المادية والفنية مما ينعكس على تنفيذ تلك المشاريع سلبيا مما يجعلها غير مطابقة للمواصفات الفنية مع حدوث حالات نكول كثيرة من هؤلاء المقاولين عن أداء تعهداتهم التعاقدية

ثالثا – تفشي ظاهرة سلبية تكاد تكون ملازمة لكافة مشاريع الدولة وهي إهمال مرحلة الصيانة والإدامة والمتابعة لمعالجة السلبيات قبل استفحالها بعد استلام المشاريع مما يعطل إنتاجية المشروع جزئيا أو كليا ، ونقص شد يد في المستلزمات المستوردة من مواد كيميائية وهرمونات و مكائن ومعدات وأجهزة مختبريه منها والتي تحتاج إلى صيانة مستمرة وعدم وجود الأدوات الاحتياطية لها أدى ذلك إلى شلل الوحدات الإدارية بإنتاج وتطوير التقنيات الزراعية [3]

---

(1) – عثمان سعد محمد ، الأسس النظرية للتطبيق الاشتراكي في العراق.1990 / ص 14 .

(2) – د. عادل محبوب , تقييم التجربة التخطيطية 1951 / 1968 ، وزارة التخطيط ، هيئة إعداد الخطط والنماذج التخطيطية.1976 ص5.

(3) – زينة عبد الحسن راهي . دور التقانة في التنمية الزراعية في الوطن العربي ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية / الجامعة المستنصرية2006 ص 78.

9 ـ مشكلة الفساد المالي والإداري في الإقتصاد والمجتمع العراقي

يعد العراق من البلدان التي تعاني من درجة عالية من الفساد حسب ما جاء في مؤشر فهرس إدارك الفساد (Corruption Perceptions Index)(*), حيث يأتي ترتيب العراق في آخر قائمة من هذا المؤشر , ففي عام 2007 سجل العراق (1.5) نقطة من مجموع (10) نقاط وحل في المرتبة 178 من بين 180 دولة [1], ويؤدي الفساد إلى زيادة تكاليف الإنتاج ومن ثم تقليل الأرباح أو انعدامها في بعض ألأحيان فضلا عن أن الفساد المالي والإداري يضر بالنمو الاقتصادي ويرفع من تكاليف الإنتاج بشكل عام نتيجة زيادة الإنفاق على المعاملات المرتبطة بالإنتاج في القطاع العام و ألخاص وهذا بحد ذاته يعد عاملا مضرا بالقطاع الزراعي

10 ـ مشكلة ضعف أجهزة الرقابة والتفتيش[2]

إن التحدي الذي يواجه ضعف أجهزة المتابعة المركزية في رصد وتشخيص السلبيات في كوادر تلك المشاريع ساعد على انتشار حالات الانفلات وضعف الأداء الوظيفي بدون الخشية من رادع أو رقيب .

11 ـ مشكلة الإدارة الحكومية لمشاريع الري والبزل

مشاريع الري والبزل التي تم إنجازها ظهر واضحا العجز عن إدامتها وإصلاح ما تلف منها[4]

إن المشاريع الاروائية تعتمد على شبكات الري والبزل بمستوياتها الرئيسه والفرعية والحقلية وما تشتمله من نواظم وبوابات ومحطات ضخ تحتاج إلى صيانة دورية مبرمجة إلا أن غالبية

(*) وهو مؤشر وضع من قبل منظمة الشفافية الدولية , ابتكره عام 1995 (يوهان غراف) بتكليف من منظمة الشفافية الدولية, والذي يقيس درجة الفساد في دول العالم , ويتكون من (10) نقاط تتدرج من الصفر (فساد مرتفع- مستشري) إلى (10) غياب الفساد, ويتم ترتيب دول العالم وفقا لنتائج هذا المؤشر وينشر سنوياً . للمزيد من التفاصيل ينظر :- -حسين جابر عبد الحميد , الفساد الاقتصادي وآثاره على عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية أطروحة دكتوراه, جامعة بغداد- كلية الإدارة والاقتصاد, 2008, ص216.

(1) - المصدر السابق نفسه, ص229.

(2) - ساهر عبد الكاظم الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة دائرة المفتش العام 2008 ص8 , في الموقع www.hrdiscussion.com

(3) - د. عادل عباس الشيخلي أراء في المشاكل والتنمية الزراعية في العراق في الموقع الالكتروني www.forums.b99.com

إدارات المشاريع أهملت هذا الجانب أدى إلى تعطل قنوات الري والبزل وتوقف محطات الضخ ذلك بصورة جزئية أو كاملة ولمده طويلة مما ينعكس سلبا على إنتاجية المشاريع

12 ـ مشكلة انتشار الفقر والجهل ونقص المعرفة

أدى ذلك إلى التدهور الحاصل في الزراعة العراقية وإلى سوء إدارة الإنسان للموارد الزراعية بصورة عامة والموارد الأرضية بصورة خاصة. فضلا عن الممارسات البشرية غير المدروسة مثل إزالة الغطاء النباتي عن طريق التحطيب وقطع وحرق الأشجار والرعي الجائر والتوسع العمراني غير المد روس على حساب الأراضي الزراعية الخصبة . وسوء استخدام المكننة الزراعية والاستخدام العشوائي للأسمدة والمبيدات الكيماوية وما ينتج عنه من تلوث التربة والمياه . فضلا عن سوء إدارة الثروة الحيوانية والتطبيقات الخاطئة في الرعي والسحب الجائر للمياه الجوفية وحفر الآبار الجوفية لسقاية المواشي في المناطق الجافة والخ[2].

13 ـ مشكلة محدودية وسائل التخزين الحديثة

تعاني الكثير من منتجات الفواكه والخضر والألبان واللحوم بشكل خاص من مشكلة محدودية وسائل التخزين الحديثة و تخزين المنتج من الأمور الداخلة في السياسة الزراعية و الأمن الغذائي على مستوى البلد اذ تعد عملية التخزين أمراً ضرورياً للمحاصيل التي تحصد في فتوة زمنية قصيرة نظرا لسرعة تلفها[3].

14 ـ استخدام الحزمة التكنولوجية وتأثيرها في زيادة الإنتاجية

وهي كل ما يتعلق بتطبيق العلم في تطوير مدخلات الانتاج الزراعي , كالآلات الزراعية وطرائق استعمالها وكذلك المبيدات والبذور والأسمدة وأنظمة الري والبحث العلمي....الخ [4].

---

(1) – ساهر عبد الكاظم مهدي الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة دائرة المفتش العام مصدر سابق ص8

(2) – المنظمة العربية للتنمية دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية السودان . الخرطوم. ديسمبر (ك1) 2007 ص 22

(3) – محمد كامل ريحان وسيد نمي ري نحو استراتيجيه للتنمية الزراعية في الوطن العربي مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية العدد الثاني المجلد التاسع نيسان ص118 بدون تاريخ

(4) – حربي , رسول راضي, الأمن الغذائي العربي ومعوقات تحقيقه, مجلة الاقتصادي العربي, عدد عام 1986, السنة العاشرة, اتحاد الاقتصاديين العرب كامل ريحان وسيد نميري نحو استراتيجيه للتنمية الزراعية في الوطن العربي مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية العدد الثاني المجلد التاسع نيسان ص118 بدون تاريخ

ويعاني القطاع الزراعي من تخلف المستوى التكنولوجي, إذ مازالت تستخدم الوسائل الزراعية القديمة والطرائق البدائية في ا لعمليات الزراعية, ويمكن القول بأن التقدم العلمي وإدخال المنجزات التكنولوجية والمتمثلة في استخدام الساحبات الزراعية في عمليات الإنتاج الزراعي يعكس آثاراً إيجابية على زيادة الإنتاج والإنتاجية فالتوسع في استخدام التكنولوجيا يؤدي إلى رفع مستوى التطور للقوى المنتجة، ثم يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأداء لهذه القوى، ثم إلى زيادة الإنتاج من خلال زيادة الإنتاجية [1]

15 ـ مشكلة استيراد المنتجات الزراعية

يجري سد العجز بالاستيراد . اذ بلغت قيمة الاستيراد للقطاع الخاص لسنة 2002 (372,7) مليون دولار، وشكلت مجموعة المواد الغذائية نسبة (47,6 %) من أجمالي الاستيرادات, إذ بلغت قيمة الاستيرادات للقطاع الخاص لسنة 2003 (1129,9) مليون دولار تشكل مجموعة المواد الغذائية نسبة (18,7 %) في حين تبلغ الاستيرادات السنوية للبطاقة التموينية أكثر من 3,5 مليار دولار التي تمثل غالبية فقراتها مواد زراعية مثل الحنطة والرز الزيوت [2] . ومن خلال الجدول رقم (5) يتبين لنا أن الصادرات الزراعية سجلت انخفاضا واضحا خلال عامي 2007- 2010 وبحسب ما توفر من بيانات اذ بلغت قيمة الصادرات الزراعية لعام 2007 (52,4) ترليون دينار عراقي في حين أنها انخفضت وبشكل حاد لتصل الى (17,2) ترليون دينار عراقي عام 2010 في اشارة واضحة إلى وجود عدة أ سباب تظافرت مع بعضها البعض أ سهمت في تدهور وضع الميزان التجاري الزراعي العراقي [3].

(1) – العناد، مجذاب بدر. علي، رحمن حسن،" أثر التقدم التكنولوجي في تحسين مستوى الإنتاج وخفض التكاليف الإنتاجية لمحصول القطن"، مجلة النفط والتنمية، العدد الأول، ص29 ، 1989.

(2) – وزارة التخطيط والتعاون الانمائي دائرة التخطيط الزراعي خطة تنمية القطاع الزراعي مصدر سابق ص13

(3) – وزارة المالية الدائرة الاقتصادية دراسة اعدت من قبل قسم السياسات الاقتصادية بعنوان القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح بدون تاريخ ص6

جدول (7)

الصادرات الزراعية

السنة	الصادرات الزراعية الف دينار
2007	52434446395
2008	35830423692
2009	15332338860
2010	17228062559

المصدر: وزارة التخطيط / الجهاز المركزي للإحصاء –المجموعة الاحصائية (2009 –2010)

وبصورة عامة يعد الإنتاج الزراعي منتجاً يستهلك بشكل مباشر مع وجود مجموعة من المنتجات تعتبر مادة أولية وسيطة تدخل في الصناعات الغذائية وغيرها من الصناعات. . كما إن الصناعة هي الأخرى لم تستطيع توفير حاجة القطاع الزراعي من المكائن والآلات الزراعية الأساسية، مما أدى إلى استمرار استيراد مستلزمات الإنتاج الضرورية وبالعملة الأجنبية [1] وحسب تقرير للمنظمة العربية للتنمية الزراعية يتبين أن مساهمة العراق في قيمة الفجوة الغذائية خلال السنوات (2008– 2010) قد ارتفعت من (4,4)% عام 2008 الى (5,0)% عام 2009 ثم الى (5,2) % عام 2010[2] إذ يعتمد اكثر من (60)% من افراد المجتمع العراقي لتعويض النقص في غذائهم بشكل أساسي على ما يأتيهم بموجب البطاقة التموينية والتي تشكل معظم بنودها جزءا من الاستيراد للسلع الاساسية ، مما يكلف ميزانية الدولة مبالغ طائلة من العملات الاجنبية بحيث بلغت نحو (4,6) مليار دولار عام ٢٠٠٥ [3] وقد ارتفعت واردات العراق من المواد الغذائية الى نحو (79,١٨١٩) مليون دولار عام 2007 بعد أن كانت نحو (1576,20) مليون دولار كمتوسط خلال السنوات (2002– 2005) [4] وهذا المجال يؤشر ارتفاع كمية الواردات من الحبوب والدقيق الى نحو(3273,92) ألف طن عام ٢٠٠٦ بعد أن كانت نحو(2842,35) ألف طن كمتوسط للسنوات (2001– 2005) [5]

(1) – العناد, مجذاب بدر ، إصلاحات التنمية الاقتصادية في العراق وأثرها في تحديد سمات الاقتصاد العراقي بعد الحرب، مجلة النفط والتنمية ، (العدد الرابع، تموز آب، 1989)، ص41.

(2) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الامن الغذائي العربي ،الخرطوم ، تقرير صادر لسنة، ٢٠١٠ .

(3) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥– 2007) ، تشرين الاول ٢٠٠٤.

(4) المنظمة العربيةللتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية والعربية ، مجلد (29) لسنة ٢٠٠٩ ص (169– 170).

(5) نفس المصدر السابق، ص 173

وذلك كون العراق يعاني عجزا غذائيا في مجال الحبوب ، .فقد كان استيراد العراق من القمح اقل من نصف مليون طن عام 1970 وباتت في السنوات الأخيرة بحدود (3.5) مليون طن أي بزيادة كمية تراكمية قدرها سبع مرات وتكلف ميزانية الدولة أكثر من مليارين دولار سنويا إضافة إلى استيراد العراق من الشعير والذرة و الأعلاف وباقي المواد الغذائية النباتية والحيوانية والبيانات الرسمية الصادرة عن وزارة التخطيط تشيرأن القطاع الزراعي كان ينمو نمواً سالباً وطيلة الخمسة عشر سنة سابقة لعام 2005 [1]

إشكالية الاستثمار في القطاع الزراعي في العراق

تعود هذه الإشكالية إلى عدم كفاية البنى التحتية التي تيسر الطريق الى الاستثمار في القطاع الزراعي، بالإضافة الى عدم وجود ركيزة مستفيضة وافية من المعلومات الضرورية للمستثمرين لتحديد فرص _الاستثمار المناسبة والتي تعتبر الخطوة الأولى في طريق تدفق الاستثمار إلى البلد في القطاع الزراعي[2]

المبحث الثالث مستلزمات تطوير القطاع الزراعي في العراق

1. التخطيط

هو القاعدة العلمية للنهوض الاقتصادي والاجتماعي لكل دول العالم المتخلفة لتنظيم اعمال التنمية الاقتصادية مستهدفة الى زيادة درجة رفاهية المجتمع . وتتصاعد مكانة التخطيط الاقتصادي في الأحوال غير الاعتيادية كونها تجدد إدراك المجتمع في تحديد معدلات النمو ونسبها للفعاليات الاقتصادية والاجتماعية المتفاوتة للمجتمع [3]. والتخطيط قطب الرحى لأي عمل إنمائي والتخطيط الصحيح هو سر التقدم والرفاهية التي تتمتع بها شعوب الدول المتقدمة .

(1) – جميل. محمد. واقع الزراعة والأمن الغذائي . رؤية مستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة. ورقة مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الوطني / بغداد 2009 ص4

(2) – – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة تنسيق السياسات الزراعية العربية لتعزيز مقومات التكامل الزراعي العربي ، الخرطوم ، ك1 2001 ، ص154

(4) – عبد الرزاق , عبد الحميد أسلوب التخطيط الاقتصادي، مجلة تنمية الرافدين العدد السادس عشر المجلد الثامن مطبعة الجامعة الموصل 1986 ص 229

2. استخدام التكنولوجي

في ظل الأوضاع الراهنة والمرتقبة للقطاع الزراعي في أغلب دول المنطقة ومنها العراق بلغ استخدام المصادر الزراعية الاساسية للأرض والمياه بمستويات حرجة ، وباتت ضآلة هذه الموارد من أهم معوقات تطور "الإنتاج الزراعي "والتنمية الزراعية" بشكل عام ، فأضحى التطور الفني والتقني هو الطريق المسؤول و الوحيد في بعض الدول للتنمية الزراعية والتطورات الإنتاجية المستهدفة من خلال الاعتماد على ما يتيحه البحث العلمي في الزراعة والتطور التقني وإن كان ذلك مقترنا مع بعض العوامل في صدارتها كل من تكلفة أو قيمة تقنية وإمكانية الأدراك المناسب منها [1].

3. تطوير السياسة السعرية لاسناد سعر المنتج

دعم أسعار الإنتاج من خلال السياسة السعرية المتبعة لمواكبة الأسعار العالمية لتشجيع الفلاح والمزارع على الاستثمار ورفع العملية الإنتاجية للزراعة وخصوصا المحاصيل الاستراتيجية التي هي اساس الأمن الغذائي للفرد[2].

4. تطوير التدريب وإعادة التأهيل

يعد زيادة صعيد المعرفة والبراعة للعاملين في قطاع الزراعة ، وتنمية إمكانياتهم في استعمال الطرق والمناهج التقنية المستحدثة في الزراعة من أهم العوامل التي يمكن الاعتماد عليها في استكمال نمو رئيس في الفعالية الزراعية للوقوف بواقع التنمية الزراعية ، في سبيل التكنولوجيا والاتصالات التي تستلزم التدريب المتواصل ، لمواكبة التوسعات العالمية في قطاع الإنتاج والتجارة الزراعية[3] .

---

(1) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اثار تحرير التجارة الدولية في اطار منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية ، ، الخرطوم ، 1998 ، ص111-119.

(2) –نفس المصدر السابق, ص94.

(3) – عبد الله , د. زهير مبارك ، دور القطاعين العام والخاص في رفع كفاءة التجارة الزراعية العربية ، دراسة مقدمة الى ورشة العمل الاقليمية حول تحسين كفاءة التجارة الزراعية العربية في ظل قيام منظمة التجارة العالمية المقامة في الدوحة (5 – 7 / 12 /2005) ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،2005 ، ص13.

5. مواجهة المتقلبات البيئية

أصبحت قضية البيئة ولزوم المحافظة عليها من الانتكاسة والتلوث من الأمور الخطرة في مختلف دول العالم ، حيث تؤثر مشاكل البيئية في احجام ونوعيات موارد الزراعة والتأثير على قدرت الإنتاج . وتنتج هذه الإشكالات من أسباب عفوية أو تنشأ من صنيع الإنسان أو كليهما البعض . والمشاكل البيئية التي تقابل تنمية القطاع الزراعي في اكثر البلدان العربية ومنها العراق تكاد تمس المصادر الطبيعية جميعها ،منها الأراضي والثروة والمائية والثروة الحيوانية والمراعي والغابات . ويسفر بين حين وآخر تلازم محكم بين تلوث المياه وتلوث التربة[1] . و تبرز مشكلة تراجع نوعية التربة في العراق بسبب التملح ، وعلاج هذه المشكلة تجول حول نظام التصريف وترشيد استخدام المياه الخاصة بالري ، كما يجابه البلد مشكلة تراجع نوعية مياه الري وبتر الأشجار للغابات وتراجع المراعي ومأزق التصحر والمرغوب اعتماد سياسة استصلاح التربة الزراعية عن طريق المشاريع الخاصة بالري والبزل وإرجاع خصوصيتها.

6. تطوير نظام التسويق الزراعي

يمثل نظام التسويق غير الكفوء في العراق حاجزاً أساسياً لرفع عملية انتاج وتنمية الصادرات واستكمال تنمية زراعية حقيقية ، اذ يعتبر التسويق المحلي المتقدم أساس للتجارة الداخلية والخارجية اذ يصعب تنمية الصادرات بجدارة وخصوصا بما يتعلق بالإنتاج وبحسب رغبة المستهلك للكمية المطلوبة ، والتقيد في الجودة والنوعيات والوقت وفي ارسال الطلبات، وكسب مرونة القدرة في انتهاز فرص التسويق للأسواق الدولية ، ومزامنة مزيج تسوق الحاجات الخارجية، وزيادة قدرة استيعاب وتخفيض آثار الصدمات والتذبذبات الخارجية[2].

7. تطوير الورد المائي والمحافظة عليه

ولإحراز ذلك يجب التكاتف بين تشكيلات القطاع الزراعي وتشكيلات موارد المياه العراقية في تنظيم السياسة الاستراتيجية لتنمية الموارد المائية السطحية منها والجوفية والحفاظ عليها من التلوث, وتطوير الاستخدامات المائية القديمة للزراعة، وزيادة كفاءات استغلال المياه

(1) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الاثار المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية العربية ، الخرطوم 1994 ، ص47.

(2) – المنظمة العربية الزراعية ، تحسين كفاءة التجارة الزراعية العربية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية، الدوحة – قطر، 2006.، ص5 .

الخاصة بالري, كما يستوجب الموضوع حسم مشاكل مياه المنبع مع دول الجوار للمحافظة على حقوق البلد المكسوبة لمياه الأنهر المشتركة مع البلدان المتشاطئة, وتوثيق تلك الحقوق من خلال قوانين عالمية تمنح الحقوق للبلدان المتشاطئة وبلدان المنبع وبلاد المجرى ودول المصب [1] ، ولذلك يجب الاهتمام بالمياه المتاحة وحمايتها وترشيد استهلاكها من خلال اتباع الخطوات الآتية [2]:

- استعمال أنماط الري الحديثة (مثل الرش والتنقيط) بدلا من طريقة الري التقليدي التي تسببت بالتملح والانجراف في التربة وهدر المياه.
- تطوير أعمال بناء سدود وخزانات المياه السطحية من أجل الاستفادة من أكبر قدر ممكن من المياه السطحية ومياه الأمطار.
- تطوير "المياه الجوفية" باستخدامها استخداما أمثل والتنسيق لاستثمارها واجتناب الهدر للاستفادة منها.
- إعادة تأهيل مشاريع الارواء والبزل ووضع خطة ضرورية لذلك، والتحقق من صلاحيات أنظمة التصريف الصحية، ومعالجة تسربات المياه إلى المجاري والانسدادات في القنوات بسبب الأعشاب الضارة.

8. تنمية منظومة البحث الزراعية

تطوير عمل إضافة تخصيصات مالية اليها, بالإضافة إلى إعادة تأهيل جودة مخرجات البحث العلمي, إذ تطرقت دراسة للبنك الدولي صادر في مارس عام 2008 إلى أن الإيرادات الاقتصادية لكل دولار مدفوع للبحث العلمي في أمريكا لقطاع الزراعة يبلغ بنحو (42%), هذا يشير على أن لكل دولار مدفوع على البحث العلمي في قطاع الزراعة يكون صافي عائده (42 سنتا) [3].

9. تطوير مستلزمات الريف والبناء الأساسي.

(1) - العلوان , عبد الصاحب , مقترحات بشأن الإصلاح الاقتصادي وتطوير القطاع الزراعي , بحث منشور على الانترنت على الرابط التالي : http://www.alsabaah.com

(2) – دهش , فاضل جواد, الآثار المحتملة لانضمام العراق إلى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي , مصدر سبق ذكره 2008, ص233.

(3) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية, ورشة العمل الإقليمية حول أزمة الغذاء العالمية وأثرها على الأمن الغذائي العربي , الجمهورية التونسية, 11-13 نوفمبر (تشرين ثاني) 2008,, ص264.

تأمين الخدمات الضرورية والمطلوبة للفلاحين لتحقيق الوعي الإرشادي للفلاحين عن طريق وسائل الإعلام المختلفة. ومن جانب أخر يجب العمل على إقامة مشاريع البناء الأساسي وإعادة تأهيل الأعمال المقامة سابقا كأعمال "الري والبزل", ولزوم وضع المخططات الواجبة لذلك [1], بالإضافة الى تأمين الخدمات الصحة والتعليم والماء والكهرباء والمجاري...الخ.

10. الاحتفاظ بمخزون كافي من الغذاء

ربما ترتفع أسعار المواد الغذائية الدولية إلى مراحل غير مسبوقة ، وهذا التغير الكبير لأسعار الغذاء المستورد ة يجسد إشكالية خطرة لقطاع الزراعة للبلدان المنخفضة الدخل والمستوردة للغذاء ومنها العراق [2] ، لذا ان السياسة التي تحتفظ بمخزون استراتيجي ومخزون للطوارئ [*] لها دور كبير في تأمين "الأمن الغذائي" للبلد والحفاظ عنه لدوره في تأمين السلع الغذائية والحفاظ على أسعارها في ظل التحولات العالمية الفجائية لأسعار السلع والمحاصيل الزراعية المستوردة [3], لذا يجب العمل على بناء مخ ازن استراتيجية على المستوى المحلي لأهم السلع والمحاصيل الغذائية العراقية ولاسيما محاصيل الحبوب, بما يعاون على تمكن المواطن العراقي من الاستحصال على الغذاء بشكل مستمر وفي متفاوت الظروف والأحوال, وأن يكون المخزون يوفي بإشباع حاجات الطلب الوطني لفترة زمنية معينة تكون سنة واحدة على الأقل.

(1) – العاني , ثائر محمود رشيد, ومحمد علي موسى المعموري, إشكالية الأمن الغذائي في العراق في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية, , مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية, عدد خاص, 23 تشرين الثاني 2005, ص94.

(2) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الاثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية ، الخرطوم ، اذار ، 1994 ، ص263.

(*)– يقصد بالمخزن الاستراتيجي من الغذاء ما يلزم خزنه م ن الغذاء المنتج محليا او المستورد لمواجهة الطلب المحلي خلال مدة زمنية مستقبلية. للمزيد من التفاصيل ينظر :

– احمد, د. عبد الغفور ابراهيم ، دور المخزون الاستراتيجي للقمح في توفير متطلبات الامن الغذائي للعراق ، بغداد ،2002 ، ص6 .

– المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، بدائل اقامة نظام اقليمي عربي لمخزون طوارئ من الحبوب ، الخرطوم ، آب1993 ، ص7.

(3) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية, تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي, الخرطوم, جمهورية السودان, كانون الثاني, 2009, ص24.

11. تطوير وتنشيط أجهزة السيطرة النوعية

إسناد ومد القطاع الزراعي بكادر علمي كفوء مشهود له بالنزاهة والأمانة والولاء وتشديد تنظيم الرقابة لفرض السيطرة على الاستيراد الزراعي بنوعيه النباتي والحيواني لحظر تسلل الأمراض والآفات المضرة بالنبات والحيوان القادمة من خارج البلاد وإنجاز أعمال الاختبار بشكل مضبوط وسريع بعيد عن التعقيدات وخاصة بما يخص الخضر والفواكه الاستيرادية لأنها سريعة التلف .

12. تطوير دور مؤسسات الإقراض والتمويل الزراعي

تعزيز سياسة التسليف والإقراض الحكومي للقطاع الزراعي، وتسهيل إجراءاته وفتح المجال للقطاع الخاص بالدخول لهذا الجانب وإسناده عن طريق البنوك الحكومية والخاصة وتنمية فعاليتها في إعطاء السلف للمشاريع الاستثمارية والأعمال الزراعية وإعداد مناخ ملائم للنهوض بالدور المسؤول عن هذا المجال وتقليل دور الدولة تدريجيا[1] .

13. ادخال احدث الطرق الإنتاجية في قطاع الزراعة

إدخال أحدث الطرق لإنتاج البذور النباتية الهجينة والسلالات الحيوانية ذات الإنتاج العالي والمقاوم للأمراض وادخال احدث المكائن الزراعية المحدثة للدول التي باكرت انتقالاتنا لهذا المجال من خلال الاتصال وتوفير دورات علمية للمعنيين بهذا الاعتبار ومواكبة المعارض العالمية المتخصصة بمسائل الزراعة ومبادلة التجارب والدورات التدريبية لانتقاء ما يلائم طبيعتنا لرفع الإنتاج وتغيير النوعية إلى الافضل لتوفير عنصر الوقت والإمكانية المادية التي يتطلبها تطبيق بحوث الزراعة المتطورة.

14. العمل على تطوير الانتاجية الزراعية ومن خلال

أ- تطوير انتاجية الزراعة

تتأثر بساتين النخيل والفواكه في ارض الرافدين المميزة بالجودة وتعدد خاصيتها لكن مع مرور الزمن تؤكد الإحصائيات والمؤشرات إلى تضاؤل عدد النخيل في العراق من" 32 مليون" نخلة سنة 1960 إلى 16.2 "مليون" في سنة 1989 [2] والحمضيات الرائجة لوسط وجنوب

(1) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، حلقة العمل التدريبية حول دعم الدول العربية في مجال الانضمام الى منظمة التجارة العالمية وتقييم اثارها على الزراعة العربية ، الخرطوم ، ط2 2005 ، ص125.

(2) – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي دائرة التخطيط الزراعي خطة تنمية القطاع الزراعي مصدر سابق ص7

البلد والكروم والرمان التي كانت كافية لسد حاجات الشعب والفائض لها يصدر إلى خارج البلاد . لكن الحروب والاشتباكات والارتباكات السياسية للبلد في العقود السابقة والتطور المدني اتجه سالبا على البساتين ولعلاج هذا الموقف يتحتم إجراء الخطوات التالية :

- البدء بحملات محلية زراعية للنخيل لاسترجاع وزن العراق في انتاج التمور الفاخرة وباقي أشجار الفاكهة سيما الحمضيات التي يتم زراعتها غالبا أسفل ظلال أشجار النخيل لضرورات البيئة المناخية.

- إن قصور حماية ومكافحة امراض النبات والحشرات للأعوام الأخيرة أسفر عن زوال الكثير من أشجار الفاكهة والنخيل لذا اقتضى أن يوضع منهاج فوري لمقاومة ومكافحة أمراض النبات والحشرات وإرجاع تنشيط فعالية دائرة حماية المزروعات لتوفير الإمكانية الضرورية لها من مواد المكافحة والمرشات والطيران الزراعي ودعم الكوار بالمتخصصين مع اعتبار توسيع الوعي اللازم في استخدام المبيدات عن طريق الإعلام لتفادي التأثيرات الجانبية (التسمم).

- يتحتم تكوين المشاتل الحديثة لإنتاج الشتلات الصحية والسليمة من أمراض النبات والفايروس وتخصيص برامج احترازية شديدة لمنع الإصابة والخضوع للمشاتل الأهلية ولدراسة الشاملة لتعيين النبتات المصابة وإتلافها حيث توكد التقارير السابقة إن أغلب مشاتل القطاع الخاص والحكومية العائدة الى الدولة (من ضمنها الزعفرانية) توجد فيها فايروسات وأمراض نباتية.

- بناء مختبرات لإنتاج نباتات الحمضيات وفسائل النخيل تعتمد طرق الاستزراع النسيجي لتمكن من تكون عمليات الانتاج بكميات وفيرة وعملية اختيارها من الأصناف الفاخرة وخالية من الأوبئة والأمراض وبكلفة قليلة علما أن بعض دول الخليج باتت طليعية في استعمال تلك التقنيات في زراعة فسائل النخيل .

أ. تطوير ثروة الأسماك.

تعد من المصادر الغذائي المهمة جدا للبروتينات ولا سيما في مناطق الوسط والجنوب لأسباب تواجد البيئة الموفقة للتكاثر في المناطق التي تتواجد فيها الأنهر والبحيرات والأهوار لكن سياسة التجفيف للأهوار في النظام السابق وندرة المياه في الأنهر أسفرت إلى هلاك الثروة السمكية لذا يقتضي الإسراع لإنعاش المناطق الخاصة بالأهوار وتطوير محطات انتاج الإصبعيات لإعداد مزارع تأهيل الأسماك والفائض لها يوضع في البحيرات (كالرزازة والحبانية والثرثار) والأنهر والأهوار وتطوي صناعة غذائها .إن موقع الأهوار في المناطق الواقعة جنوب شرق البلاد بين نهر" دجلة والفرات" التي وصفها(كافن يونك) في كتاب "العودة إلى الأهوار " إذا ابتغيت الجنة هي موجودة بين نهر دجلة والفرات إن بين "النهرين" عالماً جذاباً وأناساً طيبين [1].

ب. تطوير الثروة الحيواني

تطوير المزارع الخاصة بالدواجن والمحطات الخاصة بتربية الأبقار والأغنام يعد أمراً مفيداً والاعتماد على طريق القطاع المختلط لكون القطاع الخاص ليس جسور في الدخول في استثمارات على مستوى شاسع وفيه عامل المغامرة بالإضافة الى تشجيع المشاريع الخاصة بالسلف الميسرة وتحديد أراضي لمشاريع الثروة الحيوانية في مناطق الريف وتوفير خدمات المائية والكهربائية والوقود والعلف الحيواني والعقارات واللقاح والأدوية البيطرية وخدمة الإرشاد لقطاع الثروة الحيوانية وضبط التوجيهات لتحقيق النجاح لتلك الأعمال والمحافظة على المصالح العامة . ويجب على الجهة المسؤولة التهيؤ لإجراء إحصائيات كاملة على الثروة الحيوانية والأعمال المؤسسة لتقييم الإمكانيات المطلوبة و إعدادها وضرورة تشغيل رؤوس أموالها وطواقمها والمستلزمات البيطرية لعمل استراتيجية صحيحة للنهوض بالثرو ات الحيوانية للوقوف على أجزاء بسيطة من حاجات المواطنين كما يجب التزام الحماية من "الأمراض والأوبئة" المتفشية الآن في أنحاء العالم مثل أنفلونزا الطيور وجنون البقر واتخاذ

(1) – الحسناوي , مهدي جرائم سياسية تطال الطبيعة ،تجفيف الأهوار كارثة القرن العشرين جريدة الصباح ،بغداد 28 آب 2004 ص4

التدابير الحازمة على استيراد المنتجات الحيوانية من خارج البلد لحظر تسلل هذه الأمراض الخطيرة وتنشيط التوسع في صنع اللقاحات والأدوية البيطرية في بلدنا العراق.

15. التنمية البشرية الريفية

تعد بحد ذاتها هدفاً رئيساً للتنمية اذ تعني بنشر الوعي لدى المواطنين في الريف وزيادة المستوى ألمعاشي وتطوير الخدمة المسبقة لهم وهنالك خطوط رئيسة في طريق إحراز هذه التنمية وهي :

1- التثقيف والتعليم المستمر للمرأة في الريف والتي تحتمل عالة واسعة لمشاركتها بالأعمال الزراعية مع كامل مسؤوليتها عن الأسرة لكونها بيت لذا تستحق أن نضمها إلى المناهج التثقيفية ومن خلال مراكز العناية للأمومة والطفولة والبدء بأعمال المراكز التثقيفية والتدريبية وإرشاد "المرأة" في الريف والسعي لتشغيل الطواقم النسائية المثقفة ذات الأسلاف الريفي في تلك المراكز لمقدرتهن على العمل في نطاق أعمالهن في الريف.

2- إحياء أعمال تطوير صناعة الريف الحرفية واليدوية التي أنشئت في الستينيات والسبعينيات من القرن السابق بعد الإهمال الذي أصابها واندثارها والتي يتحتم تنشيطها للقيام بدورها في تنمية القدرات التقنية لقطاع الصناعة في الريف مثل حياكة البساط والسجاد اليدوي وصنع الحصران والفخار لإسناد الدخل العائلي في الريف والمحافظة على التراث القديم .

3-استعادة تنشيط مناهج محو الأمية في الأحياء الريفية ونشر الوعي الثقافي السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال مراكز محو الأمية لاستئصال العادات والتقاليد السلبية في المجتمع الريفي وتعريف حقوق المواطنة لهم وما هي واجباتها.

4 -بناء نوادي ومراكز لتنمية شبان الريف وتقوية مواهبهم التقنية والرياضية والعلمية والصناعية وإيجاد مجال توظيف وعمل لهم في العطل الدراسية لإنهاء اوقات فراغهم لتحسين وضعهم المعاشي .

5 -إنعاش وتنشيط فعاليات الإرشاد الزراعي التعاوني وتعزيز إنتاجية الفرد وتوحيد الأراضي والمياه وفق منهج كامل ومتوازن .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

1 -إن القطاع الزراعي يعاني مثل بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى, من تدهور مستمر, بسبب السياسة الزراعية الخاطئة, بحيث أصبح عاجزا عن تأمين نسبة عالية من المنتجات الزراعية التي يتطلبها السوق المحلي, إن العراق يستورد الأن حوالي 80 % من استهلاكه الغذائي

2 -إن الفجوة الغذائية في العراق التي بلغت مستويات حرجة، هي حصيلة تفوق معدلات نمو الطلب على معدلات نمو الإنتاج الغذائي، ويرجع ذلك إلى عوامل تؤدي إلى زيادة الطلب وتباطؤ الإنتاج.

3 -تذبذب الإيرادات المائية الواردة الى العراق من سنة إلى أخرى إذ تنخفض إلى مادون 30 مليار م3 في السنوات الجافة بسبب التغيرات المناخية وشحة الأمطار وارتفاع درجات الحرارة واشتداد التبخر الذي يؤدي إلى قلة الأمطار الفعالة ويزيد من الهدر المائي في الزراعة .

4 -تأثر قسم كبير من الأراضي بمشكلة التملح والتغدق بالمياه الجوفية وخاصة في المنطقتين الوسطى والجنوبية بسبب سوء أعمال التشغيل والصيانة وانعدام شبكات البزل المتكاملة

5 -بالرغم من وجود الإمكانيةِ المادية للبلد في العراق، إلا أنه يتحتم أن تتوفر ويصاحب ذلك إمكانية المعرفة وتشغيل التقنيةِ الجديدة في القطاع لزراعي، وذلك بسبب أن الإمكانيات المادية وحدها لا تؤدي الى أي تطوير زراعي في العراق، فالإمكانيات المادية والتقنيات تعدان احدهما مستكملا للآخر .

6 -قلة الإدارية للمؤسسات و الشركات في وزارة الزراعة استيعاب المرحلة الحالية التي يمر بها البلد، تمويل ودعم قطاع الزراع ة والمحصلة عجز في تكوين رأس المال الزراعي مما يستلزم زيادة تطوير القطاع الزراعي وذلك لأن هذا القطاع يساهم في تنمية القطاعات الأخرى،. أي بدليل آخر لا يمكن تنمية القطاعات الأخرى بدون تنمية القطاع الزراعي، فلا فحوى من تنمية صنع الزيت بدون تنمية زراعة عباد الشمس على سبيل المثال .

7 -يجب على القيادات آخذين بنظر الاعتبار لإعادة تقييم السياسات الاقتصادية والزراعية والمالية السابقة وتقويمها بحيث تشكل أثراً مرتفع في حر كة التنمية الزراعية للبلد، ومن ثم تكون أحد دواع زيادة قوة الاقتصاد العراقي .

8 -إن العراق يعاني من كارثة حقيقية تتمثل في تلوث البيئة في العراق بمواد سامة ومشعة سيظل يعاني منها شعبنا لمئات من السنين . (الأنسان ,التربة, المياه, النبات) في مناطق واسعة ومدن كاملة في جنوب العراق أصبحت ملوثة بمادة اليورانيوم المخصب المشعة .

التوصيات

1 -اتباع الوسائل الدبلوماسية مع الدول المتشاطئة من أجل توقيع اتفاقية تعيد فيها الحصص المائية بشكل عادل وفقآ للقوانين الدولية.

2 -زيادة إنتاجية المحاصيل النباتية والحيوانية لوحدة المساحة من الأرض والمتر المكعب من الماء . وترتكز الجهود المبذولة لزيادة إنتاجية المحاصيل النباتية والحيواني ة على تربية أصناف نباتية جديدة أو تربية سلالات حيوانية جديدة ثم إدخال هذه الأصناف والسلالات الزراعية في ظروف إنتاج أفضل تمكنها من تحقيق ما تتيحه لها طاقاتها الوراثية.

3 -إعداد برنامج شامل لتنمية القطاعات الخدمية وتطوير البنى الاساسية التحتية والهياكل الانتاجي ة في مضمار الخدمات الزراعية انتاجا واستهلاكا وتصديرا ، لتمكين هذه الخدمات من الوقوف على قدميها واحتلال موقع ملائم في السوق المحلية تمهيدا للمنافسة في الأسواق الخارجية .

4 -رفع جميع أ نواع القيود المفروضة على المستثمر الأ جنبي ، وتشجيع التدفقات الاستثمارية الاجنبية المباشرة وغير المباشرة في القطاعات الاقتصادية جميعها ومنها القطاع الزراعي .

5 -تحقيق الاستقرار السياسي ، كونه شرطا ضروريا لزيادة الاستثمار وانتعاش الاقتصاد ونموه ، وبما ان الوضع الامني الراهن في العراق هو عامل رئيس منفر للمستثمرين الأ جانب ، لذلك من المهم استعادة الامن ودفع مشاريع الأعمار إلى الأمام

6 -إنهاء "الفساد الإداري" بكل ألوانه، التنظيمية ((المخالفات التي تبدر عن المسؤول خلال تأدية مهامه الوظيفية)) والمالية ((عدم الالتزام بالأمور المنصوص عليها قانوناً)) والأخلاقية ((كقبول الرشوة")) وغيرها من مظاهر "الفساد الإداري".

7 -الاعتناء بالمنظمات والمعاهد والمؤسسات العلمية وزيادة الإنفاق في النواحي المرتبطة بتنمية التكنولوجيا الراهنة وحث البحث العلمي عن طريق تحديث الأساليب الدراسية وبما يتوافق مع التوسع العلمي في دول العالم.

8 -مضاعفة حجم السلف والقروض الممنوحة من قبل البنوك الزراعية، سواء كانت سلف قصيرة الأجل أو متوسطة أو طويلة الأجل، وما يناسب ظرف التضخم الذي يمر به البلد، مع اعتبار ومراعاة أن تكون أسعار الفائدة لهذه السلف مقبولة.

9 -تطوير ونقل التقانات الحديثة بالإضافة إلى الدراسات الاستقصائية والتنبئية.

10 -إنهاء إشكالية الملوحة التي تهدد اغلبية الترب في المناطق الوسطى والجنوبية عن طريق الاصلاح للأراضي((شبكات الري والبزل)).

11 -الاهتمام بمشكلة البيئية المهمة والخطيرة جدا ، وذلك عن طريق تأسيس مشاريع لمكافحة التصحر بباعث تزايد مساحات الكثبان الرملية لوسط وجنوب العراق بشكل ملاحظ .

12 -توليد فيض مستمر من تكنولوجيا جديدة متوائمة مع الاحتياجات المتجدّدة للمجتمع المتطور ولاسيما فيما يتعلّق بالإنتاج والإدارة والتسويق في الميدان الزراعي .

13 -تشكيل لجنة مختصة بدراسة التأثيرات البيئية الناجمة عن سياسة الحروب وتنفيذ التوصيات العلمية الكفيلة بإزالة كافة الأثار الضارة لتلوث البيئة الكارثة .

المصادر

أ.الكتب والمجلات

(1) – إبراهيم , إبراهيم حربي , تحقيق الأمن الغذائي في العراق مجلة الدنانير كلية الإدارة والاقتصاد الجامعة العراقية , ،العدد (3) 2013 .

(2) – إبراهيم أحمد البغدادي، تدهور الزراعة في العراق، البصرة، 2011 .

(3) – الطائي ، فليح حسن هادي ، 1984، واقع التصحر في العراق وطرق مكافحته ، مجلس البحث العلمي والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والاراضي القاحلة ،بغداد .

(4) – العناد, مجذاب بدر ، إصلاحات التنمية الاقتصادية في العراق وأثرها في تحديد سمات الاقتصاد العراقي بعد الحرب، مجلة النفط والتنمية ، (العدد الرابع، تموز آب، 1989) .

(5) – الحسناوي , مهدي جرائم سياسية تطال الطبيعة ،تجفيف الأهوار كارثة القرن العشرين جريدة الصباح ،بغداد 28 آب 2004

(6) – العاني , ثائر محمود رشيد , ومحمد علي موسى المعموري, إشكالية الأمن الغذائي في العراق في ظل سياسة الإغراق وعضوية منظمة التجارة العالمية , , مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية , عدد خاص , 23 تشرين الثاني 2005.

(7) – المنظمة العربية للتنمية دراسة مشاكل ومعوقات رفع كفاءة استخدام الأراضي في الدول العربية. السودان . الخرطوم. ديسمبر (ك1) 2007

(8) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية والعربية ، مجلد (29) لسنة ٢٠٠٩ ص (169- 170). (27) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اثار تحرير التجارة الدولية في اطار منظمة التجارة العالمية على الزراعة العربية ، ، الخرطوم ، 1998 ،

(9) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة تنسيق السياسات الزراعية العربية لتعزيز مقومات التكامل الزراعي العربي ، الخرطوم ، ك1 2001 ،

(10) – المنظمة العربية الزراعية ، تحسين كفاءة التجارة الزراعية الع ربية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومنظمة التجارة العالمية، الدوحة – قطر، 2006.

(11) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الاثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية ، الخرطوم ، اذار ، 1994 ،

(12) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية , تداعيات ارتفاع الأسعار العالمية للمواد الغذائية الأساسية وتأثيرها على مستوى معيشة المواطن العربي , الخرطوم, جمهورية السودان, كانون الثاني, 2009,

(13) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، حلقة العمل التدريبية حول دعم الدول العربية في مجال الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وتقـــييم اثارها عـــلى الزراعة العربية ، الخرطوم ، ت 2 2005 ،

(14) – بلاسم جميل خلف , دور القروض الزراعية في تمويل المشروعات الزراعية الصغيرة في العراق, بحث مقدم إلى الندوة العلمية المتخصصة التي عقدتها جامعة النهرين, كانون أول 2008,

(15) – جون أ. مابوت ، ترجمة علي البنا ، أثر التصحر كما تظهره الخرائط ، دوريات قسم الجغرافية ، جامعة الكويت ، 1979.

(16) – العناد، مجذاب بدر . علي، رحمن حسن، " أثر التقدم التكنولوجي في تحسين مستوى الإنتاج وخفض التكاليف الإنتاجية لمحصول القط ن"، مجلة النفط والتنمية، العدد الأول، ، 1989.

(17) – حربي , رسول راضي, الأمن الغذائي العربي ومعوقات تحقيقه , مجلة الاقتصادي العربي, عدد عام 1986, السنة العاشرة, اتحاد الاقتصاديين العرب , مطبعة الرشيد , ص54.

(18) – خلف , عبد الجبار, التصحر الناجم عن تملح الترب في العراق , مجلة عطاء الرافدين وزارة الموارد المائية , العدد 26 , 2008.

(19) – خدام , د. منذر ، الامن المائي العربي – الدوافع والتحديات ، ط 1 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، شباط 2001،

(20) – دهش , فاضل جواد , الآثار المحتملة لانضمام العراق إل ى منظمة التجارة العالمية في القطاع الزراعي, أطروحة دكتوراه كلية الإدارة والاقتصاد , جامعة بغداد حزيران 2008 ,

(21) – شعبة الإنتاج المبكر والتقييم، برنامج الأمم المتحدة للبيئة، توقعات البيئة للمنطقة العربية، البيئة من اجل التنمية ورفاهية الأنسان، 2010.

(22) – "عبد الستار , طلال ومحمد رضا ، القطاع الزراعي في العراق في الظروف الراهنة، مجلة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، (العدد الأول)،1987،

(23) – علي كريم محمد , دراسة التصحر والكثبان الرملية في جنوب سهل الرافدين باستعمال التحسس النائي ونظم المعلومات الجغرافية مجلة جامعة بابل / العلوم الإنسانية/ المجلد 18 / العدد (3) 2010.

(24) – عثمان سعد محمد ، الأسس النظرية للتطبيق الاشتراكي في العراق .1990 .

(25) – د محمد علي زيني "الاقتصاد العراقي الماضي و الحاضر وخيارات المستقبل "دار الملاك للفنون والآداب و النشر ط3 ،2009 ،

(26) – د. عادل محبوب , تقييم التجربة التخطيطية 1951 / 1968 ، وزارة التخطيط ، هيئة إعداد الخطط والنماذج التخطيطية، 1976 .

(27) – مرزوق، د. عاطف لا في ،إشكاليات التحول الاقتصادي في العراق مبادئ هادية في الاقتصاد السياسي ،مركز العراق للدراسات ، سلسلة كتب يصدرها مركز العراق للدراسات (العدد 16) ، بغداد 2007

(28) – فاضل جواد دهش , دور تقانة الإنتاج الزراعي في تحقيق الأمن الغذائي في العراق في ظل تحديات العولمة, رسالة ماجستير, كلية الإدارة والاقتصاد– جامعة بغداد, 2003.,

(29) – د.عبد الكريم جابر شنجار ،القطاع الزراعي في العراق ما بعد العقوبات الدولية ما العمل،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،الجامعة المستنصرية العدد 13 / السنة الخامسة، ٢٠٠٧

(30)– زينة عبد الحسن راهي . دور التقانة في التنمية الزراعية في الوطن العربي ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية / الجامعة المستنصرية 2006 ،

(31) – طلعت إبراهيم الأعرج، التلوث الهوائي والبيئة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، القاهرة 1999.

(32) – عبد الرزاق , عبد الحميد أسلوب التخطيط الاقتصادي، مجلة تنمية الرافدين ال عدد السادس عشر المجلد الثامن مطبعة الجامعة الموصل 1986

(33) – عبد الله , د. زهير مبارك ، دور القطاعين العام والخاص في رفع كفاءة التجارة الزراعية العربية ، دراسة مقدمة الى ورشة العمل الاقليمية حول تحسين كفاءة التجارة الزراعية العربية في ظل قيام منظمة التجارة العالمية المقامة في الدوحة (5 – 7 / 12 /2005) ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، 2005

(34) – وزارة المالية الدائرة الاقتصادية دراسة اعدت من قبل قسم السياسات الاقتصادية بعنوان القطاع الزراعي في العراق اسباب التعثر ومبادرات الاصلاح بدون تاريخ

(35) – ياسر المتولي ، الصحراء والرمال المتحركة ، جريدة الصباح العدد 72 ، أيلول ، 2004 .

بـ الأبحاث والتقارير

(1) – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2007–2009 .

(2) – التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2010 .

(3) المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، اوضاع الامن الغذائي العربي ،الخرطوم ، تقرير صادر لسنة، ٢٠١٠ .

(4) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، السياسات الزراعية العربية في عقد التسعينات (جمهورية العراق) ، الخرطوم ، ت^{2} 2001 ،، ص19.

(5) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية , دراسة مشاكل ومعوقات ر فع كفاءة استخدام الأراضي في البلدان العربية, جمهورية السودان, الخرطوم, ديسمبر (كانون أول) 2007,

(6) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة الاثار المتبادلة بين البيئة والتنمية الزراعية العربية ، الخرطوم ، 1994 ،

(7) – المنظمة العربية للتنمية الزراعية, ورشة العمل الإقليمية حول أزمة الغذاء العالمية وأثرها على الأمن الغذائي العربي, الجمهورية التونسية, 11–13 نوفمبر (تشرين ثاني) 2008.

(8) – بلاسم جميل خلف . ظاهرة التلوث البيئي في العراق وانعكاساتها على الاقتصاد العراقي . بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر العلمي الثالث لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي مع مركز بحوث السوق . حماية المستهلك 2010/3/17.

(9) – جميل. محمد. واقع الزراعة والأمن الغذائي . رؤية مستقبلية للتنمية الزراعية المستدامة . ورقة مقدمة إلى المنتدى الاقتصادي الوطني بغداد 2009

(10) – علي , د. باسم محمد ، و د . عبد الحسين نوري الحكيم ، التقرير القطري لأوضاع الأمن الغذائي العراقي لعام1997 ، وزارة الزراعة ، بغداد ، آذار 1998 ،

(11) – محمد كامل ريحان وسيد نميري نحو استراتيجيه للتنمية الزراعية في الوطن العربي مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية العدد الثاني المجلد التاسع نيسان ص 118 بدون تاريخ

(12) – مثنى فاضل علي الوائلي، التغيرات المناخية وتأثيراتها في الموارد المائية السطحية في العراق، أطروحة دكتوراه، كلية الآداب، جامعة الكوفة، 2012، .

(13) – وزارة التخطيط والتعاون الانمائي الجهاز المركزي للإحصاء وتكنلوجيا المعلومات مديرية إحصاءات البيئة تقرير الإحصاءات البيئية لسنة 2006 .

(14) – وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي دائرة التخطيط الزراعي خطة تنمية القطاع الزراعي إعداد اللجنة الفنية لخطة التنمية الوطنية 2010–2014 في القطاع الزراعي بغداد 29 آب 2009 .

(15) وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، استراتيجية التنمية الوطنية (٢٠٠٥- 2007) ، تشرين الاول ٢٠٠٤.

ج .المصادر الأجنبية

(1) -UN Statistical Year book , New York 1994 .

(2) -Michael ,H. (1977) ,the U.N. and desertification dealing with a global problem Economic geography ,VO53,.

د .المقالات من شبكة الانترنيت

(1) - العلوان , عبد الصاحب , مقترحات بشأن الإصلاح الاقتصادي وتطوير القطاع الزراعي , بحث منشور على الانترنت على الرابط التالي: http://www.alsabaah.com

(2)- العامري , عباس علي, مستقبل الاستثمارات الأجنبية في العراق , وهو متاح على الانترنت على الرابط التالي:- http://www.alsabaah.com

(3) – توفيق جاسم محمد، ادارة الموارد المائية في العراق الواقع والحلول، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للسدود والخزانات، بحث منشور على الموقع www.acwua.org/sites/default/files/2_tawfiq_mohammad.pd

(4) – ساهر عبد الكاظم الفساد الإداري أسبابه وأثاره واهم أساليب المعالجة دائرة المفتش العام 2008 ص8 , في الموقع www.hrdiscussion.com

(5) - صباح نعوش ،أزمة الزراعة في العراق المعرفة (ملفات خاصة)2003 ،متوفر على الرابط http://www.aljazeera.net/nr/exeres/98679aff

(6) – عدنان عودة الطائي ملامح الازمة الغذائية دراسة تحليلية ، جامعة المثنى كلية التربية بحث منشور على الموقع الالكتروني.www.uobabylon.edu.iq/publications/basic_edition23/basic_ed23_95.doc

(7) - د. عادل عباس الشيخلي آراء في المشاكل والتنمية الزراعية في العراق في الموقع الالكتروني www.forums.b99.com